محضر الجلسة رقم 320

التاريخ: الجمعة 18 ربيع الآخر 1442هـ (4 ديسمبر 2020م).
الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع للرئيس.
التوقيت: ساعتان وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الثامنة عشر صباحا.
جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 65.20 للسنة المالية 2021.
- تقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية؛
- الشروع في المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعة بالمجلس.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا لأحكام الدستور والقانون التنظيمي للمالية والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، وبناء على مداولات مكتب مجلس المستشارين وكذلك مداولات ندوة الرؤساء، نخصص هذه الجلسة للاستماع لمقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع قانون المالية رقم 65.20 للسنة المالية 2021.

ثانيا، الشروع في المناقشة العامة للفرق، وكذلك أود قبل الشروع في مباشرة جدول أعمال هذه الجلسة، اسمحو لي أن أتقدم باسمكم بجزيل الشكر للسيدات والسادة رؤساء الفرق والمجموعة وللسادة رؤساء اللجان الدائمة ولجميع السيدات والسادة أعضاء المجلس، وكذلك السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، ولجميع السيدات والسادة الوزراء عن المجهودات التي بذلوها في سبيل المناقشة المعمقة لمشروع قانون المالية ومشاريع الميزانيات الفرعية.

وأود أن أذكر المجلس الموقر ببرنامج دراسة مشروع قانون المالية على مستوى الجلسات العامة والذي سنخصص له 4 جلسات بحيث سنستهل الأشغال بجلستنا هذه، هذه الجلسة الصباحية التي ستخصص كما أسلفت للشروع في المناقشة العامة، وستستمر هذه الجلسة إلى غاية الواحدة زوالا، وتعقبها 3 جلسات مساء هذا اليوم تخصص:

الأولى، لاستكمال المناقشة العامة والاستماع لرد السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة عليها؛

ثانيا، التصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية؛

وأخيرا، مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية والتصويت على الجزء الثاني وعلى مشروع قانون المالية برمته.

كما أخبركم أننا سنكون على موعد مساء هذا اليوم من الساعة الثالثة بعد الزوال مع جلسة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 07.20 بتغيير وتتميم القانون 47.06 المتعلق بالجبايات الجماعية المحلية.

وإذا سمحتم سأعطي الكلمة لمقرر اللجنة لقراءة تقرير مشروع المالية.

تفضل السيد المقرر.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي، مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير الدولة،

السيد وزير المالية،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الإقتصادية، بمناسبة انتهائها من دراسة وتعديل مشروع قانون المالية لهذه السنة والموافقة عليه.

وللتذكير، فإن اللجنة شرعت في دراسة الجزء الأول من هذا المشروع ابتداء من يوم الثلاثاء 17 نونبر 2020، وعقدت بشأنه 05 اجتماعات مطولة وفق التواريخ التالية: 17و19و20و23 نونبر، و2 دجنبر، حيث استغرقت الدراسة والنقاش في مجموعها ما يناهز 35 ساعة عمل.

واسمحوا لي في البداية، أن أتوجه بالشكر والتقدير للسيد محمد بنشعبون وزير الإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وجميع مدراء وأطر الوزارة على ما تقدموا به من معطيات اقتصادية واجتماعية متنوعة، معززة بالعديد من الأرقام والتوضيحات والإحصائيات، مما ساهم وبشكل أساسي في تحسين ظروف مناقشة مشروع القانون.

ولا تفوتني الفرصة لتقديم أخلص عبارات الشكر والتقدير للسيد رحال المكاوي رئيس اللجنة على حسن تسييره وتدبيره لأشغالها، وللسيدات والسادة المستشارين المحترمين الذين أسهموا في مناقشة مشروع هذا القانون بكل جدية ومسؤولية، وإلى جانبهم أشكر كذلك جميع الطاقم الإداري للجنة وكل أطر المجلس على المجهودات التي بذلوها ويبذلونها من أجل تسهيل عمل السيدات والسادة المستشارين.

السيد الرئيس،

السيد وزير الدولة،

السيد وزير المالية،

إن الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية المعروض على أنظارنا يستمد مرجعيته من التوجهات الملكية السامية الواردة في خطابات جلالة الملك التي ألقاها بمناسبة الذكرى 21 لعيد العرش والذكرى ثورة الملك والشعب وبمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة.

وبعد تقديم مشروع القانون أمام مجلسي البرلمان والموافقة عليه من طرف مجلس النواب، تمت إحالته على مجلس المستشارين بتاريخ 16 نونبر 2020.

هذا، وقد استهلت اللجنة أشغالها بأول اجتماع يوم الثلاثاء 17 نونبر، قدم خلاله السيد وزير المالية عرضا أبرز فيه السياق العام لإعداد مشروع القانون، بما في ذلك السياق الدولي الذي تميز بانكماش الاقتصاد العالمي برسم سنة 2020، وخاصة بمنطقة الأورو، في ظل عدم اليقين بخصوص تطورات الجائحة، فضلا عن الظرفية الوطنية التي تميزت بتفاقم الأزمة الصحية ببلادنا وانعكاس التدابير الصحية الوقائية على استئناف مختلف الأنشطة بعد فترة الحجر الصحي.

كما تطرق السيد الوزير للتوجهات العامة للمشروع الذي استند على ثلاث مرتكزات أساسية:

- تسريع تنزيل خطة إنعاش الاقتصاد الوطني عبر تخويل صندوق محمد السادس للاستثمار الشخصية المعنوية ومواصلة دينامية القروض المضمونة من طرف الدولة؛
- الشروع في تعميم التغطية الصحية الإجبارية؛
- تعزيز وعقلنة تدبير إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية وإحداث وكالة وطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة.

أما فيما يخص التدابير التي جاء بها مشروع قانون المالية، فنذكر منها على وجه الخصوص:

- دعم الاستثمار العمومي؛
- إعطاء الأولوية لقطاعي التعليم والصحة؛
- تنزيل الجهوية المتقدمة؛
- تمكين البضائع المستوردة بعد حصولها على الأصل المغربي إثر تحويلها من الاستفادة من رسم استيراد مخفض بنسبة 2,5%؛
- إحداث ضريبة داخلية على الاستهلاك تفرض على الإطارات المطاطية؛
- الرفع من الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على المشروبات الكحولية؛
- تخفيض المكوس الداخلية على الاستهلاك المفروضة على "الفيولوال" المستعملة؛
- إحداث ضريبة داخلية على الاستهلاك تفرض على منتجات التبغ المسخن؛
- إحداث مساهمة مهنية موحدة لفائدة لأشخاص الذاتيين الخاضعين للضريبة على الدخل وفق نظام الربح الجزافي؛
- إعفاء الأجور المدفوعة للأشخاص البالغين من العمر 35 سنة على الأكثر بمناسبة أول تشغيلهم، من الضريبة على الدخل لمدة 36 شهرا، شريطة أن يتم التشغيل في هذه السنة ووفق عقد محدد غير محدد المدة؛
- إحداث مساهمة اجتماعية للتضامن مترتبة على الأرباح والدخول برسم سنة 2021؛
- إحداث نظام يضمن الحياد الضريبي لجميع عمليات إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية؛
- عدم فرض الضريبة على عائدات تفويت مساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية والشركات التابعة لها المنجزة في إطار عمليات تفويت المنشآت العامة؛

وبخصوص الفرضيات التي انبنى عليها المشروع، فقد اعتمدت التوقعات على ما يلي:

- نمو الناتج الداخلي بنسبة: 4.8%؛
- محصول الحبوب يبلغ: 70 مليون قنطار؛
- معدل التضخم في حدود: 1%؛
- سعر البوتان حوالي: 350 دولار للطن.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

شكلت المناقشة العامة لمضامين مشروع القانون المالي وكذا المرجعيات والفرضيات التي بني على أساسها، موضوع نقاشات مستفيضة من طرف السيدات والسادة المستشارين الذين أبدوا عدة ملاحظات واستفسارات واقتراحات حول المقتضيات التي جاء بها المشروع.

فقد استعرض المتدخلون مختلف السياقات التي تم خلالها إعداد مشروع القانون المالي، حيث عبروا عن إدانتهم الشديدة لحملات الإساءة والتصريحات المسيئة لرسولنا الكريم محمد ﷺ، مع التأكيد على أن هذا الأمر مناف لقيم التعايش بين الأديان ولا علاقة له بحرية التعبير والرأي.

وفي هذا الإطار عبر مختلف المتدخلين عن اعتزازهم ببيان المجلس العلمي الأعلى، تحت القيادة الرشيدة لأمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله، وتشبثهم بالموقف الرسمي الصادر عن وزارة الخارجية والتعاون في هذا الشأن.

كما أيدوا الموقف الصارم لبلادنا بشأن الوحدة الترابية من خلال التدخل الميداني الحازم للقوات المسلحة الملكية لوضع حد للاستفزازات التي كانت تقوم بها ميليشيات البوليساريو في المعبر الحدودي الكركارات، في

تحد سافر للشرعية الدولية ولقرارات مجلس الأمن، خاصة وأن جلالة الملك سبق له في خطابه الأخير بمناسبة الذكرى الخامسة والأربعين للمسيرة الخضراء، أن أكد على موقف المغرب من هذه الاستفزازات حيث، قال: **"وسيبقى المغرب، إن شاء الله، كما كان دائما، متشبثا بالمنطق والحكمة، بقدر ما سيتصدى، بكل قوة وحزم، للتجاوزات التي تحاول المس بسلامة واستقرار أقاليمه الجنوبية. وإننا واثقون بأن الأمم المتحدة والمينورسو، سيواصلون القيام بواجبهم، في حماية وقف إطلاق النار بالمنطقة".** إنتهى كلام جلالة الملك.

كما سجل المتدخلون باعتزاز كبير التطورات التي تعرفها قضية وحدتنا الترابية من خلال فتح عدة دول إفريقية وعربية قنصليات لها بمدينتي العيون والداخلة في اعتراف واضح وصريح بمغربية الصحراء.

وفي هذا السياق، توجه السادة المستشارون بتحية تقدير واعتزاز للقوات المسلحة الملكية وقوات الأمن الوطني والدرك الملكي والقوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية على ما يقدمونه من تضحيات لحماية أمن واستقرار هذا البلد.

وفضلا عن ذلك، تم الوقوف على التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا على بلادنا، حيث أصبحت الوضعية الوبائية جد مقلقة بفعل التزايد المستمر لحالات الإصابة والارتفاع اليومي لعدد الحالات الحرجة والوفيات، مما يستدعي مزيدا من الحيطة والحذر في التعامل مع الوضعية حتى لا تخرج الأمور عن السيطرة.

كما ثمنوا عزم بلادنا على تنظيم حملة مكثفة للتلقيح، وهو ما يعكس يقظة ومسؤولية وجدية بلادنا في رصد وتتبع البحوث العالمية حول اللقاحات على المستوى الدولي.

كما استحضر المتدخلون استحقاقات سنة 2021، واعتبروها فرصة لمواصلة ترسيخ وصيانة المسار الديمقراطي ببلادنا، وتقوية الثقة في المؤسسات، داعيين لمواصلة ورش الإصلاحات السياسية المتعلقة بالقوانين الانتخابية في إطار الحوار والتشاور.

ومن جانب آخر، تم استحضار السياق الدولي المتميز بتراجع النمو العالمي والانكماش الاقتصادي في منطقة الأورو، الشريك الأول للمغرب، مما يحتم ضرورة اليقظة والتحيين الفعلي لمعطيات ومؤشرات الاقتصاد الوطني.

وبخصوص الفرضيات التي انبنى عليها مشروع قانون المالية، اختلفت الرؤى بين مختلف المكونات السياسية والنقابية حول هذه الفرضيات، بين اتجاه يعتبرها فرضيات مقبولة، وواقعية تأخذ بعين الاعتبار السياقات الدولية والوطنية، واتجاه آخر يرى أن هذه الفرضيات يطبعها التفاؤل المفرط.

وفيما يتعلق بمحور الإصلاح الضريبي، أجمع المتدخلون على أهمية القيام بإصلاح ضريبي شامل، باعتباره دعامة أساسية لبناء نموذج تنموي جديد، مدمج ومستدام، يكفل الإنصاف والعدالة الضريبية والاجتماعية.

كما تمت الإشارة الى أن الملزمين الذين يساهمون في التكاليف العمومية برسم الضريبة على الدخل لم يتغير وبقي الضغط بخصوص هذه الضريبة مركزا على الأجراء والموظفين.

وعلاوة على ذلك، تمت المطالبة بالعمل على ملاءمة مخرجات المناظرة الوطنية الأخيرة للجبايات مع المتغيرات الاقتصادية والمالية التي أفرزتها الجائحة، وكذا العمل على تسريع المصادقة على القانون الإطار للجبايات.

وفيما يتعلق بالمحور المالي، تمت الإشارة الى أن المديونية العمومية ببلادنا بلغت مستويات قياسية، حيث بلغ دين الخزينة 76% من الناتج الداخلي الخام، فحسب المؤسسات الوطنية والدولية الوضعية سيكون لها مخاطر التضخم وفقدان الخزينة لسيولتها ويتعذر معها إعادة تمويل الدين العمومي.

في حين سجلت مداخلات أخرى أن مستوى المديونية لا يبعث على القلق، وأن الإجراء الحكومي المتعلق باللجوء إلى الاقتراض هو إجراء مبرر في سياق الضغوطات المالية الكبيرة التي تتعرض لها مؤسسات الدولة جراء مكافحتها لمخلفات الجائحة وهو اختيار يروم إلى استمرار الاستثمار العمومي ومعالجة تداعيات الأزمة وأن معدل الاستدانة الخارجية لا يشكل مستواها خطرا على الوضع الاقتصادي الوطني.

كما تمت الإشارة الى تزايد النفقات مقابل تراجع على مستوى المداخيل، الأمر الذي كان يقتضي أو يستلزم من الحكومة الإبداع في البحث عن الحلول الابتكارية لتنويع موارد الدولة.

هذا، وقد تم التأكيد على أن بنية المنظومة المصرفية بالمغرب تشكل عائقا أمام تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة على وجه الخصوص.

كما تمت الإشارة إلى أن الحسابات المرصدة لأمور خصوصية تشكل بشكل هيكلي أرصدة دائنة هامة جدا، إذ لازالت تأخذ حصة مهمة من ميزانية الدولة، دون أن نجد أثرا كبيرا لأدوارها على أرض الواقع، وأن بعض الحسابات الخصوصية لم يعد هناك مبرر لوجودها أصلا.

وفيما يخص المحور الاقتصادي، اعتبرت بعض التدخلات أن الوضعية الصعبة التي يجتازها الاقتصاد الوطني تؤكد محدودية النموذج التنموي المعتمد ببلادنا، مما يفرض تأهيل النسيج الاقتصادي المغربي بهدف الرفع من نسبة الصادرات والحد من التنامي المضطرد للواردات.

وبناء على ما سبق، فقد تمت الإشارة إلى أن الوضع الاقتصادي ببلادنا يواجه تحديات غير مسبوقة تستدعي إبداع حلول جريئة للخروج من وضعية الأزمة، تستجيب لمتطلبات الانتقال إلى نموذج تنموي، وفق منظور استراتيجي شامل.

كما ثمنت مجموعة من المداخلات التدابير والإجراءات الحكومية الواردة في مشروع القانون والرامية أساسا إلى دعم النسيج المقاولاتي الوطني لاستعادة دينامِيَتِه، لتجاوز التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة

كورونا، ومنها أساسا تنزيل صندوق الاستثمار الاستراتيجي في إطار خطة إنعاش الاقتصاد الوطني.

وفضلا عن ذلك، فقد تمت الإشارة إلى أهم الركائز التي يجب الوقوف عليها للحد من التداعيات الاقتصادية والتي تتمثل أساسا في:

- إطلاق إستراتيجية وطنية لتحفيز القطاع غير المهيكل؛
- تقييم اتفاقيات التبادل الحر التي أبرمها المغرب؛
- مواصلة مجهودات تحسين مناخ الأعمال؛
- تقوية إدماج البعد الترابي في تدبير ومواجهة جائحة كورونا؛
- تسريع وثيرة ورش الإدارة الرقمية.

كما أجمع المتدخلون على أن أهم الإشكالات الكبرى التي يجسدها مشروع القانون تتمثل في سوء التوزيع المجالي للاستثمار العمومي وتدني مردودية هذا الاستثمار، مما يدل على أن المجهود الاستثماري للدولة على أهميته لا يساهم في خلق الثروة اللازمة ولا يمكن من تعبئة الادخار الفردي والوطني وخلق مناصب الشغل.

كما تمت الإشارة الى أن المؤسسات والمقاولات العمومية رغم مكانتها المهمة في مسلسل التنمية السوسيو-اقتصادية، فهي تعاني من اختلالات كبيرة ونقط ضعف متعددة تعيق تطورها وتحد من أدائها.

وفي السياق ذاته، تم تثمين عزم الحكومة تنزيل مخطط إصلاحي واسع في مجال تدبير المؤسسات العمومية، بناء على التوجهات الملكية السامية الواردة تباعا في خطاب العرش وخطاب افتتاح دورة أكتوبر لهذه السنة.

وفيما يتعلق بالمحور الاجتماعي، سجلت مجموعة من المداخلات بارتياح استمرار الحكومة في دعم القطاعات الاجتماعية من خلال هذا المشروع، خاصة ما يتعلق بفتح مناصب جديدة في قطاعي التعليم والصحة.

فيما اعتبرت مداخلات أخرى أن الارتفاع الذي عرفته القطاعات الاجتماعية خاصة التعليم والصحة على مستوى الموارد المالية المخصصة لها، يبقى هزيلا بالنظر للخصاص المهول الذي تعاني منه هذه القطاعات وضعف المردودية والنجاعة وضعف مساهمتها في تحسين نسبة التنمية الاجتماعية.

أما فيما يتعلق بإصلاح أنظمة التقاعد، فقد تم التساؤل عن مآل الإصلاح الشامل لهذه المنظومة لتفادي أي إصلاحات مقياسية مستقبلية من خلال إرساء نظام القطبين.

كما تمت مطالبة الحكومة بوضع أسس الدولة الاجتماعية باعتبارها المدخل الأساسي لمواجهة أزمات وصدمات المستقبل، من خلال توسيع أسس الحماية الاجتماعية كاستثمار يعطي إحساسا للفئات الهشة والضعيفة بجزء من حقها في مقدرات هذا الوطن.

هذا، وقد تمت الإشارة الى أن الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف لتدبير الملفات والقضايا ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي يعد آلية مؤسساتية لإرساء السلم الاجتماعي، من خلال تعزيز دور الفرقاء الاجتماعيين في حل النزاعات الاجتماعية وتقوية المفاوضة الجماعية وتعزيز المقاربة التشاركية في الأوراش الاجتماعية الكبرى.

السيد الرئيس،

السيد وزير الدولة،

السيد وزير المالية،

في معرض جوابه على مختلف الملاحظات والتساؤلات، أشاد السيد الوزير بالقرار الملكي السامي الذي مكن من تأمين معبر الكركرات وإعادته لوضعه الطبيعي، مؤكدا على دعم مجلس الأمن والقوى الكبرى لمبادرة الحكم الذاتي وعدم اعتراف 85% من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة بالكيان الوهمي.

وبخصوص مناقشة مشروع قانون المالية، توجه السيد الوزير بشكره للسيدات والسادة المستشارين على تعبئتهم وتدخلاتهم القيمة، مؤكدا في البداية على الانسجام التام للحكومة بكل مكوناتها وحرصها على الوفاء بالتزاماتها وتعاقدها مع المواطنين والمؤسسة البرلمانية على أساس البرنامج الحكومي.

كما أفاد أن ثلثي المغاربة يعيشون من القطاع غير المهيكل ولا يتوفرون على تغطية صحية، وفيما يتعلق بأولويات مشروع القانون، أكد السيد الوزير على قدرة الحكومة على ترجمتها إلى حقيقة عملية وميدانية بالكفاءة والسرعة اللازمتين، وهو ما عكسه التفاعل الفوري مع الخطب الملكية السامية من خلال تنزيل المرسوم القاضي بإحداث صندوق محمد السادس للاستثمار، وتوقيع ميثاق الإنعاش الاقتصادي والشغل وعلى عقود البرنامج مع قطاع السياحة وقطاعات أخرى متضررة.

أما فيما يتعلق بورش تعميم التغطية الصحية، أشار السيد الوزير إلى أنه سيمكن من استفادة حوالي 22 مليون مغربي، ما يزيد عن 11 مليون منهم يعيشون في وضعية هشاشة، وكانوا مسجلين في إطار نظام "راميد" (RAMED[1])، و11 مليون مواطن آخرين لا يتوفرون على أي تغطية صحية، كما أكد على أن هذا الورش هو ورش مجتمعي قائم على التضامن بين كافة فئات المجتمع، وأنه لا يعتمد فقط على المساهمة التضامنية بل يعتمد كذلك على عقلنة الاعتمادات المخصصة لمجموعة من البرامج الاجتماعية.

وفيما يتعلق بوضعية الطبقة المتوسطة، أشار السيد الوزير إلى أن الحكومة خصصت ما يزيد عن 14 مليار درهم كتكلفة إجمالية لالتزامات الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي و13,6 مليار درهم لمواصلة دعم المواد الاستهلاكية الأساسية، كما تتحمل ميزانية الدولة حوالي 13 مليار درهم كنفقات جبائية لفائدة الأسر.

وفيما يخص الاستثمارات العمومية، أكد على دورها في خلق الظروف اللوجستيكية الضرورية لتطوير الاستثمارات الخاصة المسؤولة بشكل مباشر

[1] **R**égime d'**A**ssistance **Méd**icale

عن خلق فرص شغل، مشيرا إلى ارتفاع في استثمارات الميزانية العامة خلال السنوات الأخيرة، وأكد على حرص الحكومة على إنجاز الاستثمارات العمومية برسم سنة 2021 بوتيرة أكبر بما في ذلك 45 مليار درهم المبرمجة في إطار صندوق محمد السادس للاستثمار.

وأفاد السيد الوزير على أن قطاعي الصحة والتعليم يندرجان ضمن أولويات الحكومة من منطلق حرصها على صحة المواطن المغربي وعلى تمكين أبنائه من تعليم يضمن الجودة وتكافؤ الفرص، مشيرا إلى ارتفاع ميزانية وزارة الصحة في السنوات الأخيرة لتصل اعتماداتها إلى 20 مليار درهم برسم هذا القانون.

ومن أجل تعزيز الموارد البشرية لقطاع الصحة، تمت برمجة 5500 منصب مالي بزيادة 1500 منصب مقابل السنة الماضية، كما حظيت الأطر الطبية وشبه الطبية باهتمام خاص حيث استفادت من إحداث 15.500 منصبا حاليا جديدا مما مكن من ارتفاع نسبة التأطير الطبي.

وبخصوص قطاع التعليم فلقد عرف نفس المجهود حيث انتقل مجموع الاعتمادات المخصصة له من 57 مليار درهم سنة 2015 إلى 76 مليار درهم برسم مشروع هذا القانون.

كما تم إحداث 18.000 منصب مالي برسم هذا القانون المالي بزيادة 2000 منصب مقارنة مع السنة الماضية.

وفي سياق آخر، أشار السيد الوزير إلى أن الاقتصاد الوطني سيسجل انكماشا في معدل النمو وتفاقما في عجز الميزانية مقارنة مع قانون المالية لسنة 2020، مما سيؤدي إلى اختلالات على مستوى توازن المالية العمومية في علاقة بتراجع المداخيل المتوقعة لاسيما تلك المتعلقة بالشق الضريبي.

وبالرغم من هذا الوضع، أشار السيد الوزير إلى أنه لن يؤثر على استدامة الدين وذلك بالنظر للهوامش المتاحة حيث أن البنية الحالية للدين بنية سليمة، إضافة إلى أن مؤشرات التكلفة والمخاطر الخاصة به تبقى في مستويات آمنة ومتحكم فيها.

وبخصوص تنزيل الجهوية الموسعة، أكد على مواصلة الحكومة لتفعيل هذا الورش، حيث تم تحويل ما مجموعه 31,6 مليار درهم لفائدة الجهات إلى غاية 2020. كما سيتم تحويل مليار درهم سنة 2021، وأضاف السيد الوزير أن الحكومة منكبة على تنزيل الإطار التوجيهي لتفعيل ممارسة الجهات لاختصاصاتها الذاتية والمشتركة.

وفيما يخص الفرضيات، أكد السيد الوزير على أن مشروع قانون المالية لسنة 2021 يستند إلى فرضيات موضوعية تأخذ بعين الاعتبار السياق الدولي الذي ميز فترة إعداد هذا المشروع وكذا المعطيات الموضوعية المرتبطة بالاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

إن القضايا الكبرى المرتبطة بالجوانب المالية والاقتصادية والإجتماعية التي تم التداول بشأنها في إطار مناقشة مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية، والتي تجدونها مفصلة ضمن محتويات هذا التقرير، تمت ترجمتها إلى مقترحات تعديلات قدمت من طرف مختلف الفرق والمجموعة البرلمانية ومستشارا حزب التقدم والاشتراكية والتي بلغ عددها 202 تعديلا، تعديل واحد يخص الجزء الثاني من مشروع قانون المالية، نوردها كما يلي:

- فرق الأغلبية: 18 تعديلا؛
- فريق الأصالة والمعاصرة: 25 تعديلا؛
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية: 25 تعديلا؛
- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب: 40 تعديلا؛
- فريق الاتحاد المغربي للشغل: 43 تعديلا؛
- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: 41 تعديلا؛
- مستشارا حزب التقدم والاشتراكية: 10 تعديلات.

وقد انصبت هذه التعديلات حول مجموعة من المواضيع، استأثرت المادة 4 من مدونة الجمارك والمادة 6 من المدونة العامة للضرائب والمادة 12 والمادة 16 من مشروع قانون المالية بالنصيب الأكبر أثناء دراستها.

هذا، وقد عقدت اللجنة يوم الأربعاء اجتماعا مطولا استغرق 12 ساعة، خصص للبت في التعديلات والتصويت على مواد الجزء الأول من مشروع القانون.

وبلغ عدد التعديلات المقبولة من طرف اللجنة 25 تعديلا، وتم رفض 47 تعديل، فيما تم سحب 129 تعديلا من طرف مقدميها.

وقد صادقت اللجنة على التعديلات المقدمة وعلى مواد مشروع القانون وأبوابه وفق جدول التصويت المرفق بهذا التقرير.

وهذا، وعند عرض الجزء الأول من مشروع قانون المالية على التصويت، وافقت عليه اللجنة معدلا بالنتيجة التالية:

الموافقون: 8؛

المعارضون: 3؛

الممتنعون: لا أحد.

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المقرر.

أعتقد بأن التقرير وزع عليكم فيه جميع هذه المعلومات، وبالتالي حفظا على الوقت، الآن غادي نعطي الكلمة لمتدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة، في حدود 44 دقيقة.

تفضل.

<u>المستشار السيد عادل البراكات:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السادة المستشارين والمستشارات المحترمات،

قبل الخوض في مناقشة مضامين مشروع القانون المالي، لابد من التطرق لكل ما يرتبط بتطورات قضية وحدتنا الترابية وما تطرحه علينا من مسؤوليات لمواكبة الإنجازات والمكتسبات المحققة خاصة في الفترة الأخيرة.

نستحضر في هذا الباب تأكيد جلالة الملك بمناسبة احتفال المغاربة بالذكرى 45 لانطلاق المسيرة الخضراء، على أن الوفاء لروح المسيرة الخضراء ولقسمها الخالد، ويتطلب من جميع المغاربة مواصلة التعبئة واليقظة والعمل الجاد والمسؤول، لرفع التحديات الداخلية والخارجية.

ونرى في فريق الأصالة والمعاصرة أن ما يجعل مسؤولياتنا تتعاظم وما يتيحه السياق العام من فرص تاريخية بفضل المجهود الكبير للدبلوماسية المغربية الرسمية، التي تمكنت من زيادة عدد الدول التي سحبت اعترافها بالكيان الوهمي إلى ما يفوق 163 بلد، كما أكد كذلك جلالة الملك في خطابه السامي، بالإضافة إلى القرارات الأخيرة لمجلس الأمن التي أقبرت المقاربات والأطروحات المتجاوزة، ورجحت بشكل لا رجعة فيه الحل السياسي الذي يقوم على الواقعية والتوافق، وهو ما ينسجم مع المبادرة المغربية للحكم الذاتي، بالإضافة إلى فتح عدد مهم من الدول الصديقة والشقيقة لقنصلياتها بمدن أقاليمنا الجنوبية الأبية.

وهي إنجازات مهمة جدا، جعلت أعداء الوحدة الترابية للمغرب يتخبطون وأدت إلى اندحار الأطروحة الانفصالية، بل دفعت بالميليشيات والعصابات التابعة للكيان الوهمي إلى ارتكاب ممارسات استفزازية وأعمال تخريبية فوق الأراضي المغربية بالشريط الحدودي العازل بمنطقة الكركرات، بهدف زعزعة الاستقرار وترهيب المواطنات والمواطنين وعرقلة التنقل المدني وتهديد العبور الآمن والسلس للسلع والبضائع.

وفي هذا السياق، نؤكد في فريق الأصالة والمعاصرة على تثميننا لكل الخطوات التي يقودها جلالة الملك، نصره الله، القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية ورئيس أركان الحرب العامة، بصيانة وحدة الوطن وضمان الأمن والاستقرار بكافة تراب المملكة المغربية، وضمنها الأقاليم الجنوبية؛

دعمنا لكل القرارات التي اتخذتها المملكة المغربية وخصوصا العملية التمشيطية السيادية السليمة والحازمة التي قامت بها القوات المسلحة الملكية، وبدون إطلاق رصاصة واحدة، في إطار الشرعية الدولية وبما يتوافق مع مضمون قرار مجلس الأمن رقم 2548؛

اعتزازنا بالروح الوطنية العالية والتعبئة المجتمعية الشاملة والإجماع الوطني الثابت والدائم وراء صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، التي أبانت عنها مختلف مكونات الشعب المغربي واعتزازنا كذلك بالمسيرة التنموية والمشاريع والأوراش الكبرى التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بالأقاليم الجنوبية، والتي رسخها وأكدها جلالته في خطابه السامي الأخير بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء؛

نطالب مجلسي البرلمان بالمواكبة الدائمة والفعالة لهذه التطورات وبتجويد مناهج وطرق الترافع حول عدالة قضيتنا الوطنية ومواصلة حشد الدعم للمبادرة المغربية للحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية، تحت السيادة الوطنية والترابية للمملكة.

كذلك، لا تفوتنا الفرصة دون أن نقدم جزيل الشكر وعظيم الامتنان لهؤلاء الذين يعملون في الميدان ليل نهار لمواجهة جائحة كورونا، من أطر صحية، أطباء وممرضين وتقنيي الصحة وكل أطر وزارة الداخلية وعناصر الأمن والدرك الملكي والقوات المساعدة والقوات المسلحة الملكية والوقاية المدنية، وكذلك عمال النظافة والتعقيم، الذين يعتبرون بمثابة خط دفاعنا الأول في هذه الحرب التي تخوضها البلاد ضد هذا العدو غير المرئي.

الشكر والامتنان على مجهوداتهم الاستثنائية التي يبذلونها في سبيل حماية أرواح المغاربة وحماية الوطن وعلى تضحياتهم الكبيرة، وفي الحقيقة الشكر غير كاف في حق هؤلاء، بل يجب تحفيزهم ماديا ومعنويا، لكن مع الأسف عوض التحفيز نجد هذه الحكومة تقتطع من أجورهم.

السيد الوزير المحترم،

نحن نناقش قانون المالية في ظروف استثنائية وفي أزمة اقتصادية كبرى تتخبط بها جميع اقتصادات العالم، ولكن السيد الوزير، ما يمكن ليناش اليوم غادي نجيو ونقولو كورونا وغادي نمسحو كلشي هاذ الشي في كورونا وغادي نربطوه بجائحة كورونا.

ربما، السيد الوزير، الحكومة تقلدت الشأن العام ديال البلاد لولايتين، اليوم ونحن نناقش قانون المالية في هذه الظروف ربما نقدرو نقولو قانون المالية لحصيلة حكومية، لأن آخر قانون مالية ربما خصنا نشوفو فيه مجموعة ديال التحفيزات ومجموعة ديال الأمور إيجابية تكون في صالح البلاد وفي صالح المواطن.

اليوم تنشوفو، السيد الوزير، بعد مناقشة قانون المالية تنشوفو الحكومة طلعت لواحد الارتفاع صاروخي وقياسي في المديونية، ربما اليوم تنشوفو الحكومة وصلت 430 مليار ديال المديونية السيد الوزير بينما كانت في 230 مليار، تقدر نقولو (le double) السيد الوزير ديال المديونية ماذا يعني؟ بالنسبة لنا احنا المديونية تتعني لنا بأن غادي يكونو فرص الشغل، غادي يكون الاستثمار العمومي في بلادنا مزدهر، ربما احنا اليوم ما يمكلناش نجيو ونقولو الحكومة ما دارت والو ونبخسو العمل ديالها، فعلا الحكومة ونحن نعترف بأن الحكومة دارت أوراش كبرى مهمة في البلاد، كاين أوراش اللي حقيقة دخلت للتاريخ عندنا الخط ديال (TGV[2])، عندنا الخطوط ديال السكك الحديدية، عندنا أوراش كبرى مهيكلة في البلاد نقدرو نفتخرو بها، لأن بلادنا هذه وتنشوفو بلادنا في الحقيقة نفتخر فاش تنخرجو لمدينة الرباط ولا الدار البيضاء ولا طنجة تنلقاو واحد

[2] **T**rain à **G**rande **V**itesse

التقدم ملموس.

ولكن اليوم، السيد الوزير، الحكومة.. واش الحكومة تدير التوازنات؟ هذا هو الإشكال، اليوم تمشيو لطنجة تنلقاو (TGV) ولكن تنطلعو للرشيدية ما تنلقاو حتى شي حاجة السيد الوزير، هنا تنقولو المديونية واش الارتفاع ديال المديونية واش كاين واحد (l'impact) على الاستثمار ولا ما كاينش؟

اليوم تنقول، السيد الوزير، بأنه المديونية وصلنا لـ 430 مليار ديال الدرهم، ماذا يعني؟ يعني أن خصنا نلقاو معدل نمو مرتفع، احنا وصلنا المديونية مرتفعة جينا تنلقاو معدل النمو هابط، هابط إلى مستويات اللي نقدرو نقولو لك، السيد الوزير، معدل النمو في الحكومة ديال إدريس جطو كان 5.3%، وهبطنا اليوم للحكومة الحالية لـ 1.7%، بينما كاين التزام ديال الحكومة في البرنامج ديالها السيد الوزير أن معدل النمو غادي يوصل ما بين 4.5 و5.5%، هنا اليوم تنشوفو بأنه راه كاين واحد إخفاق ديال الحكومة وخصنا نقولو إخفاق ديال الحكومة في تدبير الشأن العام.

اليوم فاش تنقولو الاستثمارات، السيد الوزير، ديال الاستثمارات العمومية تمشيو لجهات بعينها، تنلقى الاستثمار محدود السيد الوزير، تنشوفو معدل الدخل الفردي ديال الواحد تيوصل لـ 12.000 درهم، 13.000 درهم، بينما جهات أخرى تنلقاو 50.000 درهم، 45.000 درهم، 47.000 درهم، واش هذا التوازن السيد الوزير يرضي الحكومة اليوم؟ واش الحكومة تتبغي تشوف هذه المفارقات وهاذ الفوارق الاجتماعية والمجالية؟ احنا تنقولو تتجي الحكومة ببرامج لتقليص الفوارق الاجتماعية، ولكن في الحقيقة السيد الوزير راه الحكومة توسع الهوة ديال الفوارق الاجتماعية والمجالية.

اليوم راه ما يمكنش نشوفو واحد راكب في الترامواي، وتنشوفو واحد السيد الوزير غادي على رجليه تيقلب على الماء 10 السوايع 12 ساعة باش يجيب واحد البيدو ديال الماء باش يشرب، احنا بغينا مغرب.. ما تنطلبوش احنايا اليوم نقولو بغينا بحال طنجة بحال درعة، بحال أزيلال، بحال إيمنتانوت، بحال هكذا، بغينا اليوم الفوارق تكون ما كاين مشكل، ولكن يكون (un minimum) السيد الوزير، ديال العيش الكريم ديال المواطن، هذا ما نطلبه منكم السيد الوزير وبغينا البرنامج ديالكم يكون فيه هذا النوع ديال..

اليوم جائحة كورونا، السيد الوزير، في الحقيقة عرت على مجموعة ديال مكامن الخلل، وعرت مجموعة ديال.. اليوم نحن ننتقد السيد الوزير ماشي للانتقاد، احنا بغينا مغرب يكون في مستوى، بغينا مغرب جميل، بغينا كلشي المواطن يعيش في أمن وسلام (un minimum)، وكل جهة راه عندها خصوصيات ديالها، السيد الوزير، ما تنطلبوش احنا المستحيل، ما يمكنش اليوم نجي نقول لك راه بغينا (TGV) بغيناه في أزيلال، لا، بغينا اليوم غير الإنسان يكون خارج وليداتو يقراو مزيان، عندو (un minimum) ديال العيش، ما يمكنش اليوم احنا تنشوفو المغاربة، كاين مغاربة ما عندوش السيد الوزير درهم ما تيدخلوش في الشهر، لمن غادي نحملو هذه المسؤولية؟ هذه المسؤولية غادي نحملوها للحكومة السيد الوزير، ما يمكنش واحد تيتخلص مزيان وتيقرا مزيان وساكن مزيان وواحد ما عندوش، هذا هو المبتغى السيد الوزير، تيبقى قانون المالية، تقني مشروع ميزانية غادي يجي وها المصاريف ها هذا، غادي نصرفو، ولكن خصنا اليوم المواطن يلمس الخيرات ديال البلاد يكون واحد التوزيع ديال الثروة عادل في البلاد.

اليوم أنا في الجبل خصني نحس براسي أنا مغربي وأفتخر بأنه مغربي تنقرى مزيان، عندي الماء في الدار، عندي الضوء، هذا هو (le minimum) اللي بغينا، ما بغيناش شي حاجة أخرى السيد الوزير، ما بغيناش شي حاجة أخرى اللي تنطلبو ما تنطلبوش المستحيل.

ربما نقدر نقول لك، السيد الوزير، الاستثمار العمومي في الجهات كاين فرق كبير، نعطيك على سبيل المثال، السيد الوزير، اليوم تراجع الاستثمارات في هذه الجهات، اليوم بني ملال- خنيفرة كان معدل الاستثمار، السيد الوزير، 5 المليار ديال الدرهم، اليوم تراجع الاستثمار 3 المليار ديال الدرهم، ما يعني اليوم فاش كانت عندنا 5 المليار ديال الدرهم راه كنا تنشكيو، واليوم ها هو رجع الاستثمار آش غادي نديرو السيد الوزير؟

اليوم تنشوفو بأن كاين تراجع كبير ما كاينش تقدم للأمام، احنا تنرجعو للوراء، وهذا يظهر، السيد الوزير، في معدلات النمو اللي كانت الحكومات السابقة واللي جات بها الحكومة الحالية، السيد الوزير.

نقدر نهضر، السيد الوزير، على المحور الاجتماعي، السيد الوزير، اليوم تنقولو الشق الاجتماعي بغينا المغاربة يعيشو في أحسن الظروف وبغينا نزيدو للقدام، اليوم، السيد الوزير، راه المطلوب منا ما شي هو ذاك المواطن اللي ما عندوش ولا الموظف ولا الأجير ولا هذا، اللي غادي نهبطو عليه بالضريبة اليوم، اليوم راه الناس اللي عندها الفلوس خصها تعاون بلادها، السيد الوزير، ما يمكنش اليوم الحكومة وجدات مناخ الأعمال، وجدات أراضي اللي هي ديال الناس تيربحو الفلوس، واليوم تيتهربو من الضريبة ما تيخلصوش السيد الوزير.

هاذ الناس اللي خصكم تمشيو لهم، السيد الوزير، راه اليوم المغرب ديالنا خصنا نكونو لا معارضة لا أغلبية، اليوم خصنا نقتنعو إلى البلاد ديالنا بغينا نمشيو بها للقدام، اليوم اللي تيربح 100 دريال، السيد الوزير، ما فيها باس يعطي 10 ريال للدولة، إلى أعطى 10 ريال للدولة راه غادي نميو هاذ البلاد، ولكن السيد الوزير، تنشوفو مجموعة ديال الناس تيهربو فلوسهم للخارج، تيشتغلو وهذاك الفضل تيمشي للخارج، راه غادي نرجعو للوراء، السيد الوزير، والحكومة تتحمل مسؤوليتها في هاذ الباب، السيد الوزير.

أنتم اليوم خصكم الناس اللي تيتهربو من هاذ الشي أنكم تحصيهم

وتعرفوهم، السيد الوزير، راه اليوم الحكومة عارفة الصغيرة والكبيرة في هاذ البلاد، ما يمكنش اليوم احنايا عندنا مشكل، غادي نجيو خصنا الفلوس غادي نمشيو لهاذ المواطنين الصغار وهاذ الأجراء نقول لهم راه غادي نديرو عليكم ضريبة تضامنية، أيه المغاربة، السيد الوزير، راه تيتضامنو، شفتي المغربي في طبيعته، المغاربة احنا معروفين بالكرم ومعروفين بالتماسك ومعروفين بالتلاحم بينتنا، نتضامنو ما كاينش مشكل أنا نتضامن إلى عندي 100 ريال نعطي أسيدي 10، ولكن واحد، السيد الوزير، عندو 100 مليار ما بغاش يتضامن، واش ما عندناش واحد الآلية قوية اللي غادي هاذ السيد نجلسو عليه ونجيبوه للمحاسبة من أين لك هذا؟ منين درت هاذ الشي؟ هاذ الشي اللي بغاو المغاربة، المغاربة تيقلبو على (la transparence) وتيقلبو، السيد الوزير، على (la clarté) ما يمكنش واحد السيد اليوم ما كان عندو والو، ما عندو شركة ما والو، أصبح غني، نجيو ما نتحاسبوش معه، تمشيو لذاك الحلقة الضعيفة، ذاك المواطن الصغير غادي نمشيو له، السيد الوزير، هذا لا يعقل.

احنا، السيد الوزير، تنعرف فيك النزاهة، وتنعرف فيك الاستقامة، تنعرف فيك الكفاءة، السيد الوزير، اليوم خص يطلق حوار وطني أو مناظرات بحال المناظرات اللي درتو ديال الضرائب، اليوم المواطن، اليوم خصنا نجلسو مع راسنا ونقولو بلادنا خصنا نعاونوها، خصنا نعاونو بلادنا ونكونو جنود مجندون وراء صاحب الجلالة، ما شي بالكلام، السيد الوزير، بالفعل.

راه اليوم شركات كبرى تستفيد من الثروات ديال البلاد وما تتساهمش في التنمية ديال البلاد، اليوم اللي ما عندوش نعطيوه ونعاونه، اللي ما عندوش، السيد الوزير، راه خصنا نعطيوه، خصنا نكونو احنا نفتخرو ونكونو احنا بغينا نعاونو اللي ما عندوش، ولكن اللي عندو خص يعطي للبلاد، السيد الوزير.

نجيو، السيد الوزير، صندوق محمد السادس للاستثمار، تنقولو مجموعة ديال المقاولات استفادت، لا السيد الوزير، ما استفدوش مجموعة ديال المقاولات، المقاولات اللي عندها مشاكل ما استفداتش، استفدات المقاولات اللي لاباس عليها ومعروفة هي اللي استفدات من هاذ البرامج، ونقدر نقول لك اليوم، واحنا باش تنقولو المقاولة بغينها تستفيد، راه المقاولات، السيد الوزير، راه كاين اليوم شحال من مقاولة تمشي للتسوية، راه آلاف ديال المقاولات، السيد الوزير، احنا فاش تنقولو تناخذو شعارات دعم المقاولة، ونعاونو المقاولة، لا، راه المقاولة السيد الوزير خصك تعرف الحقيقة ديال المقاولة.

المقاولة اليوم فاش تتاخذ شي صفقة راه ما تتخذها حتى كيغفر لها الله الذنوب، وفاش تتبغي هذاك الصفقة تقاد غير الأوراق ديالها حتى تيغفر لها الله الذنوب وتيخدم المقاول المسكين، وتيدير ثمن ناقص باش يحظى بهذه الصفقة هذه، ولكن فاش تيجي لاستخلاص المسائل ديالو السيد الوزير راه مجموعة ديال (les décomptes) راه هي في الرفوف ديال الإدارات، مجموعة ديال (les décomptes) مبلوكين المقاولين، مجموعة ديال المقاولين تيعانيو، هذا أنا تنقل لك صوت ديال المقاولين، السيد الوزير، مباشرة من هذه الغرفة الدستورية، المقاول خصنا ندبلوكيو لهم (les situations) ديالهم.

اليوم تنقول أن المقاول خص يدار واحد رقم أخضر، السيد الوزير، مختص في المقاولين اللي مبلوكي له (compte) ديالو يعيط للإدارة المسؤولة، راه المقاول إذا ما تخلصش، راه داير التزامات مع ناس، مع ممونين ديالو، إذا ما تخلص آش يدير السيد الوزير؟ تيرجعو له (les chèques) ديال (impayés) تيرجعو لو (les effets impayés) تيكون عندو (historique) مع (la banque) ماشي هو هذاك، تيقدر لا قدر الله يمشي للحبس، هذا هو الإفلاس، علاش لأن واحد السيد ما بغاش يسني له (décomptes) ديالو، علاش؟ الله أعلم.

اليوم أنا ما كنشككش في المؤسسات ديال البلاد، المؤسسات ديال البلاد والوزير راه هو شاهد، احنا تهدرو زعما بقلب مفتوح راه كاين مؤسسات في المستوى، كاين مؤسسات مواطنة، كاينة شركات مواطنة، كاين مسؤولين في المستوى، ولكن السيد الوزير كاينة واحد 5% ولا 10% راه خص يتلقى لها الحل في هذه البلاد السيد الوزير، ما يمكنش نمشيو هكا، ما يمكنش واحد في رأس مؤسسة وتيحكم على أمة ديال الناس وتيكون سبب للإفلاس ديالهم، ماشي التوجهات ديال سيدنا السيد الوزير، سيدنا ماشي التوجهات ديالو، سيدنا بغى اللي يعاونو السيد الوزير، مرحبا باللي يعاون، سواء كان من الأغلبية أو كان من المعارضة، احنا نحييوو الأغلبية لأنه فيهم ناس مزيانين، ونحييوو المعارضة فيهم ناس مزيانين، ولكن كاينين ناس السيد الوزير راه هذه الحلقة المفقودة، فاش تنقولو مجموع ديال الاستثمار 430 مليار ديال الاستثمار ومعدل النمو هابط وماكينش (avancement)، راه هنا كاين مشكل، راه تترجعو للمشكل السيد الوزير ديال هاذي ديال المقاولات بغيتك السيد الوزير أنك توقف على هاذ الشي ديال المقاولات بحكم أنت وزير المالية راه كاين مؤسسات اللي تعطات تعليمات السيد الوزير باش يدار شي تقنين لهاذ الشي، ما يمكنش أنا (décomptes) ديال واحد السيد محطوط عندو واحد 3 شهر وما بغاش يخلصو له وما كاينش اللي يحكم عليه، خص يدار واحد المدة زمنية محددة اللي ما سناش لهاذ السيد هذا يقول علاش، يخرج يقول علاش (système) ديال (GID[3]) السيد الوزير، دار واحد التحسينات عليه باش يكون حتى المقاول عارف (les engagements) اللي تيدير مع الناس، باش ندعمو المقاولة وباش ندعمو التنمية في البلاد ديالنا السيد الوزير.

[3] **G**estion **I**ntégrée de la **D**épense

نقدر نقول لك السيد الوزير نهدرو على الصحة في بلادنا، القطاعات الحكومية، ربما الصحة، احنا من نهار جينا للبرلمان وهاذ الشي يتداول ديما تنلقاو نفس المشكل.

قطاع الصحة ديالنا ما تيمشيش للقدام، شجعنا القطاع الخاص واعطينا صلاحيات كبيرة للناس ديال (les cliniques) وتيدكدكو في عباد الله بالأثمنة اللي بغاوو، واحد عندو عملية يقدر يديرها بـ 4000 درهم تيمشي لواحد (clinique) يحسبها ليه بـ 40.000 درهم، ما عندوش. خصنا نسقفو السيد الوزير هذه الأسعار يكون تسقيف ديال الأسعار ديال جميع هذه العمليات ولجميع المسائل باش، ما يمكناش نعطيو واحد القطاع حي، ونعطيوه لواحد عندو الشكارة ويدير فيه ذاك الشي اللي بغا، ما يمكنش، راه خص الحكومة هنا توقف، الحكومة خصها تأخذ قرار هنا القرار تاخذو وتواكب، أنا ما تنقولش موالين (les cliniques) ما مزيانينش ولكن كاينين السيد الوزير أمثلة حية نقولها لك، راه كاين الناس تياخذو (les chèques de garantie)، الإنسان تيموت في (la clinique) واش الدولة ما تقدرش تدخل؟ واحد مغربي مات في (la clinique) فين هوما هاذ (les assurances) ديالنا السيد الوزير؟ واش واحد مات وعندو حداد في الدار وعندو مشكلة، طامة كبرى وتيجي مول (clinique) يقول ليه ما نعطيكش هاذ السيد ديالك خصك حتى تخلص ليا، واش يمشي لـ (crédit) واش يعطي الشيك، راه السيد الوزير كاين شي مسائل أنا ما تنرسمش لك واحد الصورة سيئة على البلاد ولكن هاذ الشي واقع، هذه غرفة دستورية خصنا ناقشو هذه المسائل السيد الوزير، خصنا نحيدو هذاك الغطاء، باركا راه وصلنا لـ 2021 والتوجهات ديال سيدنا راه هاذ الشي اللي بغى.

خصنا نهدرو بقلب مفتوح، اللي معقول معقول، مرحبا به، واللي ما معقولش السيد الوزير ما معقولش ويتفرق على هذه البلاد يمشي يدير شي حرفة أخرى ولا يدير شي حاجة أخرى. اللي.. اليوم تنقولو قطاع الصحة، قطاع الصحة خص واحد الهيكلة يتعاود، راه ما يمكنش، كما قلت لك، السيد الوزير، في لجنة المالية راه ما يمكنش اليوم أنا من نهار جيت للبرلمان و5 ديال وزراء الصحة تنجي تنسول وزير الصحة تيقول لك ما عندي ما ندير، أنا نكمل الولاية ديالي ونمشي، أنا خصني غير ندوز 6 شهور، واش هاذ الوزراء اللي بغينا؟

راه بغينا وزراء يأخذ قرار، يأخذ قرار يقول لك انا آش غادي ندير، ما شي أنا غير بغيت ندوز الوقيتة ديالو ويمشي،.راه كما قلت لك السيد الوزير، واش احنا غادي نبداو نجيبو وزراء ونعطيوهم (la tâche)، "لعطش" عندك أسيدي من هاذ المدة لهاذ المدة، خدم هاذو وجمع حوايجك وسير، احنا ما بغيناش، بغينا الاستمرارية ديال المؤسسات، بغينا وزير الصحة يجي يقول لنا اشنو هوما (CHU[4]) اللي تبناو، يجي وزير آخر في 2021 ويقول لنا هاش اللي.. تكون استمرارية، ما شي كل واحد نكونو احنا (limité) في دماغنا نقول أنا وزير اليوم خصني نجي ندوز المرحلة ديالي ونمشي، لا، خصنا نخدم بلادي وخصني نأخذ قرار.

بغينا وزراء، السيد الوزير، يأخذو قرار.

تنتمنى، السيد الوزير، أنني وصلت لك (les messages) بقلب مفتوح، زعما غيرة على البلاد ما فيها لا مزايدات سياسية لا حتى شي حاجة، ما يتخبط به المواطن أنا نقلته لك، تنتمنى، السيد الوزير انك تأخذ إجراءات والحكومة كاملة أنها تأخذ إجراءات في هذا الباب.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد النعم ميارة:

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين إلى يوم الدين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الدولة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتدخل اليوم باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، من خلال مكونيه حزب الاستقلال والاتحاد العام الشغالين بالمغرب، بكل إرثنا الوطني التاريخي، وبكل الزخم الذي أعطاه هذا الحزب لهذا الوطن رفقة الحركة الوطنية ورفقة كل مكونات الديمقراطية التي ناضلت من أجل غد أفضل للمغرب، في إطار مناقشة مشروع القانون المالي المقدم من طرف هذه الحكومة في نسختها، لست أعتقد هل هي الثانية أو الثالثة أو حتى السادسة.

وهي مناسبة لإجراء تقييم موضوعي ومسؤول لما تحقق وما لم يتحقق ولمدى وفاء الحكومة بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في البرنامج الحكومي وأمام المغاربة، ومدى قدرتها على تضمين هذا المشروع الإجراءات والتدابير اللازمة التي عجزت عن تحقيقها طيلة تسع سنوات.

السيدات والسادة،

مما لا شك فيه، إن مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2021، هي فرصة لنجدد التذكير، بحرصنا داخل حزب الاستقلال على تجسيد القيم الحقيقية للوطنية والديمقراطية، وعلى استحضار حجم التضحيات التي بذلت، وحجم التنازلات التي قدمت في مسيرة النماء والإصلاح الديمقراطي،

[4] Centre Hospitalier Universitaire

حتى يكون الوطن على هذه الصورة التي نعتز بها.

وقد كان قدرنا كذلك، أن نواجه في كل مرة تحديات وإرادات، تحاول ما استطاعت جر تجربتنا الى الخلف، وضرب المكتسبات الديمقراطية، إما بغرض الهيمنة على المشهد السياسي والحزبي، أو من أجل المس بقضايانا العادلة، وفي مقدمتها قضية وحدتنا الترابية التي تحظى بإجماع وطني وبتعبئة منقطعة النظير، وراء جلالة الملك نصره الله، من أجل مواصلة مسيرة النماء والإصلاح والتنمية بالأقاليم الجنوبية للمملكة.

واسمحوا لي، باسم الفريق الاستقلالي، أن نحيي ونشيد بالاحترافية العالية للقوات المسلحة الملكية في تنفيذ العملية السلمية لتأمين المعبر الحدودي الكركرات، وحماية حق التنقل كحق أساسي تَضمَنه المواثيق الدولية وقرارات مجلس الأمن، وهو ما مكن من إفشال المؤامرات والدسائس المحاكة من قبل البوليساريو والنظام الجزائري، في محاولة لافتعال الفوضى والفتن وخلق القلاقل لزعزعة الاستقرار وتغيير الحقائق التاريخية والقانونية والجغرافية على مستوى المنطقة العازلة.

السيد الرئيس،

إن هذه الواقعة لتعبر بوضوح عن الصورة الرائدة والخلاقة التي تقدمها بلادنا بقيادة جلالة الملك، القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، في التعامل مع قضية الوحدة الترابية في احترام تام لمقتضيات اتفاق وقف إطلاق النار لسنة 1991، ولالتزاماته الإقليمية والدولية.

السيدات والسادة،

إنه لا يمكن لأي جهة، أيا كانت ومهما كانت، أن تعوق مسألة التنمية التي تعرفه بلادنا وخاصة بالأقاليم الجنوبية، ولا أن تفصل بلادنا عن عمقها الإفريقي، وتمنع التعاون المشترك الذي يعود بالنفع والتقدم على الشعوب الإفريقية كافة.

وبالمناسبة، نتوجه إلى إخواننا بمخيمات تندوف والحمادة، ونجدد لهم الدعوة إلى التخلص من البروبغندا الإعلامية الجزائرية، والكف عن الركض وراء أهداف وهمية لن توجد لها يوما مكانا، ونقولو لهم تعالوا إلى كلمة سواء، تعالوا إلى حكم ذاتي واقعي جدي وذو مصداقية، وثمرة لمشاورات محلية ووطنية ودولية واسعة، تضمن لساكنة الصحراء المغربية مكانتهم ودورهم، وتضمن كذلك لهم عزتهم وكرامتهم، في إطار هيئات ومؤسسات بالمنطقة، وتحقق المواءمة بين صون الوحدة الترابية واحترام الخصوصيات الجهوية والتدبير الذاتي للشؤون المحلية.

السيدات والسادة،

إن مشروع قانون المالية موضوع المناقشة اليوم، يزيدنا يقينا على ما كنا عليه حول مثالية الحكومة في تطبيق مبدأ التباعد الاجتماعي.

وهذا أمر لا يمكن جحدانه، ونشهد أن هذه الحكومة تفوقت في تطبيق هذا المبدأ الاحترازي وحرصت على تَمَثُّلِه بكيفية استباقية وصارمة حتى قبل ظهور الجائحة.

فمنذ ولادتها غير الطبيعية، عزلت نفسها عن الشعب، وعن همومه ومشاكله، واجتهدت في توسيع المسافة كلما ضاقت بالشعب السبل، وكلما تضاءلت آماله في إمكانية تحقيق العهود والوعود السخية التي وزعت يمنة ويسرى عشية البرنامج الحكومي.

ولا حاجة لي بالتذكير على أن الطبقات الوسطي تضررت كثيرا، وهامش الفقر ارتفع أيضا لتسع سنوات من تسيير الحكومتين السابقة والحالية.

وها هي اليوم، تحاول يائسة التنصل من مسؤوليتها، مما آلت إليه الأوضاع، والعودة من جديد إلى تقمص دور الضحية وادعاء المظلومية، والإفراط في تعليق فشلها على حكومات سابقة وعلى خلق مبررات واهية.

وهي تتناسى على أن عشر سنوات كافية جدا لأي حكومة للقيام بنهضة تنموية كبرى، بالنظر للإرث الإيجابي الذي تركته الحكومات السابقة، وللإمكانات غير المسبوقة التي أتاحها لها دستور 2011.

عشر سنوات كانت كافية لزيادة إنتاج الثروة وتحسين حياة المغاربة، لو أن هذه الحكومة التزمت بالنزر القليل من شعاراتها ووعودها بشأن الإصلاح ومحاربة الفساد وتحسين إنتاج الثروة.

لكن شتان ما بين الوعود وواقع الحال.

واقع الحال، السيد الوزير، يؤكد أن الحكومة فشلت في تحسين إنتاج الثروة وتوزيعها والرفع من الناتج الداخلي الخام للفرد في المغرب.

ولا داعي أن نذكركم أنه في حكومة الأستاذ عباس الفاسي تطور هذا المؤشر بـ 3,3%، أما في ظل هذه الحكومة، فلم يتجاوز تطور هذا المؤشر 1,3% إلى حدود سنة 2019، أي دون الأخذ بعين الاعتبار آثار الجائحة حتى لا تستنجد الحكومة بهذه الجائحة لتحليل أزمتها الحالية.

وبمقابل ذلك، فقد شهدت الأسعار خلال هذه المدة ارتفاعات صاروخية، بما يعني أن المستوى المعيشي وحياة المغاربة في عهد الحكومة ظلت في تراجع مستمر لتصل إلى مستوى أقل من معدل التضخم.

بل الأخطر من ذلك، هو اللجوء المفرط للحكومة إلى المديونية التي بلغت مستويات غير مسبوقة، والتي فضلا عن كونها سترهن استقلالية وسيادة القرار الاقتصادي الوطني، فهي حتما ستكون لها انعكاسات وتداعيات خطيرة على رفاهية الأجيال القادمة، وسيتم توريث أعباء إضافية للأجيال القادمة.

ماذا يعني ذلك السيد الوزير؟

يعني بكل بساطة أن أولويات الحكومة بعيدة كل البعد عن المغاربة، عكس ما تفضلتم به في مجلس النواب.

وتعني كذلك أن الحكومة، قد انتهى بها الأمر الى الإجهاز على ما تبقى من المكتسبات واستنزاف مقدرات ومنافع الناس، لتوسع بذلك الإحساس بعدم الانصاف والمساواة.

هذه هي الحقيقة السيد الوزير.

لكن الحقيقة كما يقال: "تحتاج الى رجلين: رجل ينطق بها ورجل يفهمها"، وقد صدحنا بها غير ما مرة، ونبهنا الحكومة إلى خطورة اختياراتها اللاشعبية، البعيدة كل البعد عن حاجيات وانتظارات المغاربة.

وكنا ولازلنا نأمل من هذه الحكومة أن تفهم وتستوعب مواقفنا، وبلاغاتنا، وتتأملها وتتفاعل معها إيجابا، وتتفاعل معها إيجابا، بدل أن تنصب نفسها وصية على اللغة التي يجب أن تكتب بها هذه الملاحظات أو هذه التفاعلات.

وعندما نصرح، السيد الوزير، بأن للحكومة أولويات لا تمت بصلة إلى الأولويات الحقيقية للمغاربة، فإننا لا نقصد من ذلك الجمل الجاهزة والمنمقة والمنقحة والمنتقاة التي تم رسمها في الوثائق الحكومية.

بل إن هذا الحكم يجد مرتكزه في خلاصتنا المستقاة من الميدان ومن تقييم حقيقي وموضوعي للتدبير العمومي والذي يكشف أن الخطابات والشعارات في واد والحصيلة في واد آخر.

ويكشف أن الحكومة مصابة مع الأسف بقصر النظر وبما يطلق عليه الاقتصاديون بالعمى عن الكوارث.

إن تدبير الأزمات، السيد الوزير، وتبديد الصعاب يتم التهييئ له في الظروف العادية، أي في لحظات الرخاء وهو ما لم تقم به حكومتنا المحترمة.

قد قبلت وارتضت في الظروف العادية بالحلول السهلة وتبحث الآن عن الحلول الصعبة، إن هشاشة الاقتصاد المغربي كان من الحزم أن تنتج مسائل خطيرة من بينها أن:

- تضعف شبكة الأمان الاجتماعي؛
- وأن تتخذ إدارة الأزمة الصحية الحالية كلفة اقتصادية واجتماعية ونفسية لا حدود لها.

السيد الوزير،

لقد صرنا مع الحكومة كما كنا مع سابقتها نعدد الأزمات بدل الإنجازات، من أحداث الريف وجرادة وحملة المقاطعة الشعبية والتغيير العبثي للساعة وأزمة العطش والسرقة الموصوفة لـ 17 مليار درهم، كما كشفت عن ذلك "لجنة تقصي الحقائق حول أسعار البترول"، والأطر المعطلة والمهمشة، وغيرها من الأزمات والنكبات وفضائح التعيين في المسؤوليات والمناصب العليا.

أما حديث المذكرة التقديمية لمشروع قانون المالية، عن أولويات إنعاش الاقتصاد الوطني، وتعميم التغطية الاجتماعية، وإصلاح القطاع العام، فلا يعدو أن يكون هروبا إلى الأمام، فأنتم تعلمون أن هذه الأولويات لا خلاف بشأنها، بل هي أولوية الأولويات لدى المغاربة، لكن هل هذه الحكومة قادرة على ترجمتها إلى حقيقة عملية وميدانية بالكفاءة والسرعة اللازمتين؟ أم أن تضمينها في المذكرات والخطب الحكومية لا يعدو أن يكون مجرد تنميقات لفظية وشعارات يستحيل تحقيقها فيما تبقى من عمر الحكومة.

السيد الوزير،

لقد أبانت هذه الحكومة طيلة مدة ولايتها عن عجز واضح في إدارة باقي أبعاد السياسية العمومية، وعن تنصلها من مسؤولية ترجمة التوجيهات الملكية والمشاريع المهيكلة للبلاد إلى خطط عمل وبدائل خلاقة.

ألم يكلف الملك الحكومة بإعداد نموذج تنموي جديد في 2017 قبل أن يعهد به إلى لجنة خاصة؟

ألم يوجه جلالة الملك الحكومة إلى إعداد الاستراتيجية المندمجة للشباب والتي ذهبت أدراج الرياح؟

أين الحكومة من هيكلة البرامج والسياسات الوطنية للدعم والحماية الاجتماعية؟

ما مصير السياسات والاستراتيجيات القطاعية الجديدة المنشودة؟

أين الحكومة من توجيهات جلالته بشأن تسريع وتفعيل الجهوية واللاتمركز الإداري وغيرها من الاستراتيجيات؟

أسئلة كثيرة، لن تجد لها الحكومة جوابا، إلا في عجزها وفي حالة التفكك واللغط بين مكوناتها والحروب الخفية والعلنية التي تعرفها العديد من القطاعات وحالة التيه والشرود لدى العديد من وزرائها.

فما شهدناه من لغط وتطاحن بين مكونات الحكومة وأغلبيتها من أجل المقعد الأمامي في استعجال لسنة 2021، بإغراق الحكومة في حسابات الربح الانتخابي، وصراعات الزعامة واستعراض القوة هنا وهناك يؤكد ما قلناه لكم منذ سنتين وهو:

"إن مكونات هذه الحكومة منذ تنصيبها وهي تفكر في الانتخابات القادمة، لا في الأجيال القادمة".

لذلك، نجدها غير قادرة على إبداع الحلول الكفيلة بتجاوز تداعيات الأزمة ولوقف نزيف تآكل رصيد الثقة، وغير قادرة على تسريع وثيرة عملها في خدمة المواطن والقطع مع الممارسات التي تغذي الاحتقان وتزيد الفوارق الاجتماعية وتغذي كذلك النعرات الجهوية، وتغذي كذلك التطرف بشتى أشكاله، وغير قادرة، حتى على إدارة المنعطفات والانتقالات الحرجة التي تجتازها البلاد، سياسيا وديموغرافيا واجتماعيا واقتصاديا.

للأسف هذه حكومة لم تستوعب بعد سياق الإقالات بالجملة لأعضائها من قبل جلالة الملك، ومحاولات جلالته المتعددة لمعالجة البطء والكسل والانتظارية التي تسمها، بتحديده لسقف زمني لتنزيل مجموعة من الاستراتيجيات.

حكومة لم تتعلم بعد، وهي على مشارف نهاية ولايتها، من دروس الماضي ولازالت مفتقدة للبوصلة لتحديد اتجاهها.

حكومة لازالت تهوى الهرولة إلى الأمام، مصرة على الاصطفاف إلى جانب المنتظرين والمترقبين ومتخلية عن مسؤوليتها الدستورية، ومع تعاقداتها مع الناخبين ومع المؤسسة البرلمانية، بتنصلها المستمر من مجموعة من التزاماتها في إطار، سواء برامجها الانتخابية كأحزاب أو في إطار البرنامج

الحكومي على الذي يبدو أنها تستجدي الزمن لترمي بها إلى الحكومة المقبلة، نظير الإصلاح الشمولي للتقاعد، وتسقيف الأسعار، والإصلاح الشمولي لمنظومة الدعم والتماسك الاجتماعيين، ومأسسة الحوار الاجتماعي، وتفعيل الجهوية والصناديق ذات الصلة، وميثاق الاستثمار الجديد ببعده الجهوي، وغيرها من الوعود والمشاريع التي كان من المفترض، لولا الظروف الصعبة التي تمر بها بلادنا، أن نفصل وندقق في إخفاقات الحكومة والعديدة بشأنها.

لكن، ولاعتبارات اللحظة الدقيقة والفارقة التي تمر منها بلادنا، وحالة الترقب والانتظار التي يعيشها المغاربة، وحول المستقبل المحفوف بالمخاطر وعدم اليقين، فقد ارتأى نظر الفريق الاستقلالي ومن خلاله حزب الاستقلال، أن يركز تدخله على التدابير التي جاء بها المشروع، وأن يسائلكم حول بعض الاختيارات الحكومية ذات الصلة، مؤجلا النقاش التفصيلي حول الحصيلة لما بعد الانتصار على هذا الفيروس بمشيئة الرحمان.

السيد الوزير،

لقد كنا ننتظر من الحكومة أن تنكب من خلال هذا المشروع على إعادة توزيع الموارد المتاحة بشكل جذري، وأن تعمل بأقصى سرعة ممكنة على إعطاء دفعة واضحة للإنفاق الصحي، لكن شيئا من ذلك لم يحدث، وكأن الحكومة لم تعي ولم تستوعب بعد حقيقة الوضع الصحي ببلادنا والذي زادته الجائحة تفاقما.

فلازالت حصة ميزانية القطاع من الميزانية العامة لا تتجاوز 6%، وهي أقل بأربع نقط من الحد الأدنى للمعيار العالمي الذي يتجاوز 10%.

ألم تستوعبوا بعد أن الرفع من الانفاق الصحي ومن الموارد البشرية في القطاع يعني الرفع من فرص التطبيب والعلاج وإنقاذ أرواح المغاربة؟

أم أنكم تعتقدون أن الحد من تفاقم الوضعية الوبائية وتوفير الأمن الصحي للمغاربة وتجويد الخدمات الصحية وتوفير الأطر الصحية اللازمة والتقليل من الفوارق الصارخة في توزيع الموارد البشرية وفي الولوج إلى الخدمات الطبية ما بين الجهات وداخل الجهات، يمكن تحقيقه باعتمادات إضافية مقدرة في 1 مليار درهم لميزانية القطاع؟

وحتى إذا ما سلمنا بذلك، مليار درهم، ألا تعتبر هذه الزيادة في ميزانية القطاع والتي تهم بنسبة 90% ميزانية الاستثمار مجرد زيادة محاسبية لا غير؟

بمعنى أنه نسبة التنفيذ لديكم في إطار ميزانية الإستثمار لم تتجاوز 40% في هذه السنة، كيف يمكنكم بزيادة 90% في ميزانية الاستثمار في قطاع الصحة أن تنفذوا هذا الوعد الذي قطعتموه على أنفسكم؟

إن الهاجس الذي كان من المفروض أن يؤرق الحكومة في هذه المرحلة الحرجة التي يمر منها الاقتصاد الوطني، هو كيفية الرفع من مستوى إنجاز المشاريع الاستثمارية والرفع من مردوديتها، والتي تبقى الأضعف على الصعيدين الدولي والجهوي، كما تشير مختلف الدراسات الوطنية، أو تلك المعدة من طرف المنظمات الدولية بما فيها "صديقكم" صندوق النقد الدولي.

لكننا لم نجد في هذا المشروع ما يوحي بأن الحكومة تعي جيدا خطورة هذا الوضع.

السيد الوزير،

بالطبع، تكلمتم عن ما سميتموه تقدما حاصلا في المناصب المحدثة في قطاع الصحة، وعلى العكس هناك تراجع خطير في هذه المناصب المحدثة بقطاع الصحة مقارنة مع السنوات الماضية، خاصة إذا ما علمنا انه ستتم إحالة 1200 موظف على التقاعد خلال السنة الجارية، بمعنى أن عدد المناصب المقترحة لن يتعدى 4300 منصب بدل 5500 منصب التي قلتم.

ومع ذلك فإن السؤال هو: هل هذه المناصب ستسمح بتدارك الخصاص الكبير المسجل في الموارد البشرية؟

وهل ستمكن من تعويض استمرار استقالة أطباء في القطاع العام، والخصاص المسجل في الأطر الشبه الطبية، التي لم يطرأ عليها تغيير منذ سنوات طويلة؟ أضف إلى ذلك العدد الهائل من الموظفين الذين سيحالون على التقاعد في الخمس سنوات القادمة والذي سيتجاوز عددهم 5300 في قطاع الصحة، وهو ما يعني أن معدل التأطير الطبي سيواصل انحداره بشكل خطير، مبتعدا أكثر فأكثر عن المعدل المنشود لتحقيق أهداف التنمية المحدد في 4,4 لكل 100.000 نسمة، في حين لا يتجاوز هذا المعدل في بلادنا في أحسن الأحوال 1,6.

والحصيلة، معاناة بالجملة وأعباء مالية إضافية للأسر المغربية الضعيفة والبسيطة، التي تتحمل اليوم أزيد من 60% من تكاليف الخدمات الصحية، علما أن المعيار الدولي محدد في 25% كحد أقصى للإنفاق.

زيادة على ذلك، فإن الأطر الطبية وشبه الطبية والعاملين في القطاع الصحي يعانون كذلك الإجهاد من العمل، ويعانون كذلك من عدم تسوية مجموعة من الملفات التي وعدت الحكومة في إطار الحوار الإجتماعي بتسويتها إلا أنها لحد الساعة لم تر النور على بعد سنتين من التوقيع على الإتفاق مع الحكومة في 25 أبريل 2019.

السيد الوزير،

لقد أماطت الجائحة اللثام وبسرعة عن اختلالات السياسة الاجتماعية والنموذج الاجتماعي القائم، وذلك بسبب توغل السياسة الليبرالية المتوحشة في اختيارات الحكومة الاقتصادية والاجتماعية، وبسبب الإجهاز على سياسة الدعم والحماية الاجتماعية، عبر تقزيمها حجما، وتشويهها مضمونا، واستغلالها انتخابويا.

كما أكدت افتقاد الحكومة للرؤية الاجتماعية، بل سعيها إلى تعميق إقصاء الطبقات الاجتماعية الفقيرة والهشة، والمجالات الترابية المظلومة والمنسية من الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وعلى هذا الأساس، لنا أن نجزم ان هذه الحكومة غير قادرة على تنزيل ورش تعميم التغطية الصحية الذي نادى به جلالة الملك، بالوضوح في الرؤية وبالسرعة في التنزيل والتنفيذ لأن مشكلة هذه الحكومة هي سرعة

تنفيذ لكل القرارات التي تتخذها، لا على المستوى تنفيذ الميزانية ولا على مستوى مجموعة من القرارات.

والدليل أن الحكومة، في بحثها عن تمويل هذا الورش، ورش التغطية الصحية، اتجهت من جديد إلى تقويض ما تبقى من الطبقة المتوسطة واقترحت مساهمة تضامنية غريبة، مساهمة ليس لها في الواقع سوى اقتطاع إلزامي آخر، إنها ضريبة مقنعة جديدة لا تخدم التضامن ولا التماسك الاجتماعيين في شيء.

إن التضامن، السيد الوزير، هو قيمة راسخة ومتجذرة في المجتمع المغربي، لكن، ما نأسف له هو أن تجعل منه الحكومة مسوغا لسن إجراءات عكسية.

وهو ما يجرني أن أتساءل عن دواعي الإصرار الكبير للحكومة على "اقتلاع" الطبقة المتوسطة من البنية المجتمعية، و هي التي تناضل من أجل تمويل خدمات عمومية كان من المفترض أن توفرها الحكومة لهم من تطبيب وتعليم ونقل عمومي وما شابه.

إن الطبقة المتوسطة وعلى عكس ما تصرحون به، لم تحظى بالعناية المطلوبة، ولم تستفد من مجهودات الحكومة، أما الحديث عن تنزيل نتائج الحوار الاجتماعي الذي كلف الدولة 46 مليار منذ 2008 فينطوي على قدر كبير من المناورة، إن لم نقل شيئا آخر، في انتظار على أن يتم تفعيل الحوار الاجتماعي، ليس فقط في شقه المادي، بل في مجموع ما تم الإتفاق عليه والتي الحكومة غائبة منذ سنة ونيف عن فتح أي حوار قطاعي، وهي مناسبة لتذكيرها بذلك.

ومقتضب القول وموجزه، أن اللحظة كانت تفترض من الحكومة العمل على الرفع من الدخول لتنشيط الطلب الإجمالي وتحريك الدورة الاقتصادية، اللحظة كانت تفترض إعادة النظر في تقسيم الثروة بما يضمن تعزيز حقيقي للتماسك الاجتماعي، من جهة، وتعبئة موارد مالية كافية للدولة لتمويل مستدام للتغطية الصحية.

السيد الوزير،

ما قلناه عن البرمجة المالية غير المفهومة لقطاع الصحة، يسري للأسف الشديد على قطاع التعليم كذلك.

وللأسف، فالواقع يكشف أن هذه الحكومة اختزلت التعليم عن بعد في عدم حضور المتمدرسين والطلبة والمتدربين الى مؤسساتهم لا غير، في حين أن الأمر كان يقتضي توفير الظروف اللوجستيكية والعدة البيداغوجية الضامنة لاستمرارية التعليم والتكوين والبحث العلمي بالجودة المطلوبة.

إن مجمل ما اعتبرته الحكومة من إجراءات وتدابير في هذا القطاع، لا يعدو أن يكون نظام (dépannage)، لا أقل ولا أكثر، وينطوي على استسهال خطير بآثار الجائحة على التعليم.

وهنا لا بد أن نحذر الحكومة من جديد من خطورة تعاطيها مع القضية التعليمية، ومن الانتظارية التي تتسم بها في تصحيح اختلالات وأعطاب القطاع والتخفيف من تكاليفه الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في ظل التراجع الكبير في الزيادة السنوية لاعتمادات القطاع الى 4 مليار درهم بدل 10 مليار درهم قبل سنة ما قبل الجائحة.

كذلك، نسائلكم عن أسباب تغييب المشروع لأية تدابير تروم التخفيف من الأعباء والتكاليف الإضافية التي تفرضها الجائحة على الأسر من ذوي الدخل المحدود والمتوسط بخصوص تمدرس أبنائهم؟

ولماذا لم تفكر الحكومة في الآليات الواجب إعمالها لعقلنة تكاليف التمدرس في القطاع الخاص، وعدم ترك الأسر المغربية عرضة لبعض الجشع؟

ولا يفوتني، قبل أن أغلق ملف التعليم، إلا أن أتضامن، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، مع كافة الدكاترة المعطلين ومع الأطر العليا المعطلة والمهمشة وحملة الشواهد، وغيرهم من المعطلين والمهمشين في هذا البلد، ونجدد دعوتنا للحكومة إلى الاستجابة السريعة لمطالبهم المشروعة احتراما لمبدأ تكافؤ الفرص.

السيد الوزير،

يجرنا موضوع الدكاترة والأطر وحملة الشواهد المعطلين إلى الانتقال إلى ملف التشغيل، حيث سبق لهذه الحكومة أن اتهمتنا بالتيئيس، لا لشيء، سوى أننا صدحنا لحظة التنصيب البرلماني للحكومة، وقلنا أن وعود البرنامج الحكومي بتخفيض معدل البطالة الى 8.5% وبخلق 300.000 منصب شغل في المتوسط طيلة مدة الولاية، هو مجرد شعار.

وبكل تأكيد، تعلمون اليوم علم اليقين أن ما قلناه حقيقة وليس تيئيسا، وأن لم يتحقق إلا نصف هذا المبتغى أي 300.000 منصب شغل.

هذا ما تؤكده مؤشرات كذلك ارتفاع البطالة الذي من المرتقب أن يصل إلى حوالي 14,5%، حيث تم خلال هذه السنة وإلى متم شهر شتنبر تسجيل فقدان 581.000 منصب شغل، وهو ما نتج عنه ارتفاع عدد المعطلين، فضلا كذلك أن فئات عريضة من المغاربة المعطلين يئسوا حتى من البحث عن الشغل، هذا بالإضافة إلى المستويات المرتفعة للعمالة الناقصة، والعمالة غير مدفوعة الأجر، والعمالة الموسمية، والعمالة في القطاع غير المهيكل والذي يشكل عمادا حقيقيا للاقتصاد الوطني ولم تتخذ الحكومة أي إجراء من أجل هيكلة القطاع غير المهيكل، فضلا عن جيوش من الشباب تتراوح أعمارهم ما بين 15 و29 سنة، لا يدرسون ولا يتابعون أي تكوين أو مستمر.

أما حديثكم عن التوظيفات وعدد المناصب المالية غير المسبوقة، وعن إحداث 20.956 منصب مالي جديد، فهو قول ينطوي على قدر كبير من المناورة، ويقدم قراءة تجزيئية للمعطيات، خاصة إذا علمنا أن المناصب بالنسبة لنا الجديدة المفتوحة هي فقط 8000 منصب فقط، أخذا بعين الاعتبار على أن المحالين على التقاعد سيصلون هذه السنة 12.301 خلال أواخر هذه السنة.

يعني بكل بساطة، أن ضغط الكتلة الأجرية على الميزانية، والذي تقدمه الحكومة كمبرر وإكراه أمام الرفع من عدد مناصب الشغل، هو مبرر لا أساس له من الصحة، وأن السبب الحقيقي يعزى أساسا إلى ضعف جهد النمو والناتج الداخلي الخام.

فبعملية حسابية بسيطة فإن تحقيق نمو متوسط بـ 4,5% بالقيمة الإسمية وليس الحقيقية إلى حدود 2011، كان كافيا لأن يجعل نسبة الأجور من الناتج الداخلي الخام منحصرة فقط في 9%، وهي أدنى نسبة عرفها المغرب على الأقل في الثلاثين سنة الماضية، هذه مقارنات للتاريخ بين الحكومات.

السيد الوزير،

إن النجاح في تحقيق التحول الهيكلي يعني، أولا وأخيرا، نقل مركز الاقتصاد الوطني، إن على مستوى خلق الثروة أو الشغل، من القطاع الفلاحي إلى أنشطة عصرية وذات قيمة مضافة عالية ومضمون تكنولوجي معقول.

لكن هذا الأمر لم يتحقق بعد، كما تؤكد على ذلك النتائج المحدودة لمخطط المغرب الأخضر، والذي لم يترتب عنه أي تحسن ملحوظ في الإنتاجية، ولا في تنويع القيمة المضافة الفلاحية، ولا في تحقيق الاستقلالية عن العوامل المناخية، ولا في تحقيق الفائض الفلاحي الضروري، فضلا عن كونه لم ينجح في خلق طبقة متوسطة فلاحية كفيلة بضمان التوازن المنشود.

السيد الوزير،

أما فيما يتعلق باستراتيجية التسريع الصناعي فالحكومة مصرة على أن تضع الحصان أمام العربة، ذلك أن اهتمامها بالقطاع الصناعي يقتصر على الامتيازات الضريبية والدعم المباشر وغيرهما، دون أن تتوفر على اختيارات واضحة خاصة على مستوى إدارتها لازدواجية الرأسمال المحلي والرأسمال الأجنبي.

- فكيف نفسر أن الرأسمال المحلي شبه غائب في القطاعات الحديثة؟
- وكيف سيتم نقل التكنولوجيا وتملكها وتطويرها، خاصة وأن الرأسمال الأجنبي المتواجد محصور تقريبا في فاعلين كبار حازوا على معالجات تفضيلية في مختلف المجالات، بل أيضا على اعانات مباشرة؟

إن غياب الرأسمال المحلي في الصناعة يفرض موضوعيا التساؤل حول ما اذا كان الاستثمار في الصناعة في المغرب استثمارا ذا مردودية؟

السيد الوزير،

إن الاقتصاد كجسد الإنسان، كلما شاخ اهتز جهازه ومناعته وضعفت مقاومته أمام أول صدمة، وكما أن معدل فتك الفيروس مرتفع بالنسبة لكبار السن للأسف، فكذلك كان فتكه بالاقتصادات الشائخة كالاقتصاد الوطني، الذي وجدته الجائحة منهوك القوى والمناعة بفعل الاختيارات الحكومية، وهو ما انكشف بشكل واضح في عدم قدرته على الصمود أمام الجائحة.

والنتيجة أن انكماش الاقتصاد الوطني سيكون أكبر من الانكماش العالمي بنقطة كاملة (-4,8%) وبـ 3 نقط مقارنة مع النمو المنتظر للدول الصاعدة والدول السائرة في طريق النمو (-3%).

وكم كان أملنا كبيرا في أن تكون الحكومة في مستوى التوجيهات الملكية، بالانكباب على إعداد خطة طموحة للإنعاش الاقتصادي.

لكن خاب أملنا في ثنايا هذا المشروع، ونحن نقف على حقيقة غياب خطة حقيقية لتنزيل التوجيهات الملكية.

هذا الأمر كذلك يقودنا إلى الحديث حول الإستثمار العمومي والذي من المنتظر أن تصل الى 230 مليار درهم، بما في ذلك 45 مليار درهم برسم صندوق محمد السادس للاستثمار، وهنا لابد أن نتساءل:

- فهل للصندوق، الذي لا نعرف بعد طبيعة صيغته القانونية عدا أنه سيتمتع بالشخصية القانونية، ولا هياكله المقررة والتنفيذية، هل له القدرة على إنجاز 45 مليار درهم كاعتمادات أداء خلال سنة مالية واحدة؟ علما أن هذه النسبة تمثل أكثر من ثلثي ما أنجزته الحكومة برمتها سنة 2019؛
- وهل التحويل الميزانياتي المبرمج والمقدر بـ 15 مليار درهم محتسب بشكل مكرر في الميزانية العامة، وفي إطار الصندوق؟

وهذه الملاحظة تنطبق أيضا على باقي التحويلات الميزاناتية إلى المؤسسات والمقاولات العمومية.

السيد الوزير،

وإذ نشيد بالنقاش الجاد الذي طبع أشغال لجنة المالية بتدبير رئيسها وكافة مكوناتها من السيدات والسادة الأعضاء، وبتجاوبكم المسؤول مع بعض تعديلات الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، والتي قبلت منها الحكومة ستة تعديلات من أصل 25 تعديلا، تهم أساسا إجراء تحفيزي خاص بالعودة الى الشغل بالنسبة لفاقدي الشغل بشكل لا إرادي خلال فترة الجائحة الممتدة من فاتح مارس إلى متم شتنبر من السنة الجارية في حدود عشرة آلاف (10.000) درهم، أو تمتيع المقاولين الذاتيين الذين يقدر عددهم بحوالي 270 ألف شخص من الاستفادة من التغطية الصحية، أو تشجيع القطاع السمعي البصري، أو حماية الصناعة الوطنية من خلال رفع رسم التسجيل على ألياف البوليستير، أو البيع بالجولات.

غير أننا بالمقابل نبدي أسفنا لعدم التجاوب الحكومي مع تعديلات الفريق الاستقلالي والتي همت أساسا تقوية البعد الاقتصادي والاجتماعي من خلال دعم المقاولات، وتشجيع البحث العلمي ودعم التمدرس والتشغيل، والرفع من المناصب المالية لقطاع الصحة إلى ثمانية آلاف منصب، وحماية القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، ودعم الفئات الهشة والأكثر حرمانا.

السيد الوزير،

إلى وقت قريب جدا لم يكن جزء كبير من المغاربة يُصَدِقُ بخطورة وباء كورونا، وكان هناك تشكيك في الإحصاءات وفي التقارير الرسمية، رغم

التحذيرات المتكررة للحكومة، والسبب، السيد الوزير، أنه عندما تَفقِدُ ثقة الناس فلن يصدقَكَ أحد، حتى عندما تقول الحقيقية.

وأنتم تعرفون أنه حينما يتعلق الأمر بتحديد وتنفيذ سياسة البلد، لا تصير مسألة الثقة ترفا أو عنصرا ثانويا، بل تعتبر شرطا واقفا لنجاحها.

ونتمنى صادقين أن يشكل كذلك ورش إصلاح القطاع العام مدخلا أساسيا لاستعادة هذه الثقة، وهو الورش الذي سنتابعه بكل اهتمام ومسؤولية حينما تتضح الرؤية ويتم إعداد مشاريع النصوص القانونية ذات الصلة، آملين آن يكون حظ هذا الورش أحسن من باقي الأوراش المهيكلة.

نهاية، فإننا في الفريق الاستقلالي نجدد كذلك شكرنا وامتناننا لقواتنا المسلحة الملكية، وقائدها الأعلى جلالة الملك، ولكافة السلطات الأمنية ولقوات المساعدة وللدرك الملكي ولرجال المطافئ ولكافة العاملين في القطاعات المواجهة لهذه الجائحة، من أطر صحية وتعليمية وعمال وعاملات النظافة والعاملات والعمال في مؤسسات الإنتاج، التي لم تتوقف بالرغم من الظروف وبالرغم من تزايد حجم الإصابات.

منوهين بهذا العمل الميداني الذي يقومون به خدمة للشعب المغربي وخدمة للهدف الأسمى، وهو رفاهية الشعب المغربي، ننتظر كثيرا في حكومة لم يبقى على عمرها إلا شهور، نتمنى أن فيما تبقى من عمر هذه الحكومة تكون قادرة على خدمة الشأن العام المغربي، بعيدا عن الحسابات السياسية، بعيدا عن الحسابات الانتخابية، ونحن سنكون في سنة انتخابية تتسم بهذا الوباء وتتسم كذلك حتى بتناقضات كثيرة لا فيما يخص الحصيلة الحكومية ولا فيما يخص مكوناتها الحكومية.

نعتقد كذلك داخل حزب الاستقلال على أن المهمة الوطنية تتطلب منا جميعا نكران الذات، حكومة، أغلبية ومعارضة، من أجل خدمة هذا العمل.

نحن سنصفق وسنآزر كل عمل من شأنه أن يكون في صالح هذا الوطن، وستجدوننا دائما نصدح في البرلمان وعبر أجهزتنا الحزبية على كل إجراء نعتبره مسا بالقدرة الشرائية للمواطنين وكل إجراء نعتبره مسا كذلك بالمكتسبات الديمقراطية لهذا الوطن الذي ناضل المغاربة جميعا من أجله.

نتمنى لكم التوفيق، ونتمنى لبلدنا أن نتجاوز هذه المحنة وسنتجاوزها إن شاء الله بنكران للذات، وبكذلك إجماع وطني تتطلبه المرحلة القادمة.

شكرا لكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الآن الكلمة لفريق العدالة والتنمية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد علي العسري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

الإخوة والأخوات المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية وضمنه مكون الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار مناقشة مشروع قانون المالية 65.20 لسنة 2021، وهي فرصة للتذكير أننا أمام مشروع قانون مالية استثنائي بكل المعايير، لا من حيث السياق الذي جاء فيه سواء داخليا أو خارجيا، وهو سياق مطبوع على وجه الخصوص بتداعيات جائحة كوفيد-19، التي اجتاحت العالم، والتي تجاوزت المجال الصحي لتطال الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

كما يأتي مشروع هذا في سياق سنة نودع من خلالها ولاية انتدابية ونستشرف أخرى جديدة، وهو ما يتطلب تحضيرا سياسيا وتشريعيا جيدا للاستحقاقات المقبلة.

واسمحوا لي أن أتطرق إلى جملة من التطورات الدالة التي طبعت المرحلة الأخيرة، وكذا أهم السياقات التي يأتي في خضمها مشروع قانون المالية المعروض علينا.

فلا نفوت الفرصة لنبدأ بحملات الإساءة لرسول الله ﷺ، رسول الإسلام والرحمة المهداة للعالمين، فنعبر عن إدانتنا الشديدة لهذه الحملات الرخيصة والمغرضة، ونعتبر الإصرار عليها والإمعان في نشرها وتعميمها وكذا المواقف التي تبررها أو توفر التغطية لها، نعتبر كل ذلك استفزازا واضحا لأكثر من ملياري مسلم، ولا يمكن بأي حال من الأحوال شرعنتها والتطبيع معها بتبرير وبحرية التعبير والرأي.

ونعبر من جهة أخرى عن اعتزازنا بالموقف الرسمي لبلدنا، سواء الذي عبر عنه بيان وزارة الخارجية والتعاون، أو بيان المجلس العلمي الأعلى، كما نعتز بإجماع والتفاف مواقف الهيئات السياسية والمدنية المغربية الرافضة لهذه الإساءة، وهو الموقف الذي يتناسب مع مكانة المغرب وموقعه في العالم الإسلامي وارتباط دولته، ماضيا وحاضرا، بقيادة أمير المؤمنين بالإسلام وبنبي الإسلام محمد ﷺ.

وهي فرصة أيضا لنعبر في ذات الوقت عن تنديدنا بالعنف والإرهاب الذي يستهدف الأبرياء في مختلف مناطق العالم الذي لا علاقة له بتعاليم وقيم ديننا الإسلامي الحنيف، والذي نعتبر أي ربط له بالإرهاب إرهابا أيضا لمعتنقيه.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بخصوص مستجدات قضيتنا الوطنية، فإننا نتوقف بداية تثمينا وتأييدا

للموقف الصارم لبلادنا من خلال التدخل الميداني المحترف الحازم لوضع حد لاستفزازات الميليشيات الانفصالية في منطقة الكركرات، حيث عمدت هذه المليشيات إلى قطع الطريق أمام حركة المدنيين والحركة الاقتصادية بين المغرب وموريتانيا الشقيقة، في تحد سافر للشرعية الدولية، ولقوات "المينورسو" ولدعوات الأمين العام للأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن الدولي الذين حاولوا حل القضية عبر الحوار.

ولكن يبدو أن الكيان الانفصالي غره صبر وحكمة المغرب في ضبط النفس طيلة 22 يوما دون جدوى، وكذا صبره، أي صبر المغرب، على استفزازات مماثلة على مدى سنوات، مما لم يكن معه بد من اتخاذ القرار السيادي بالتدخل الميداني، خصوصا وأن جلالة الملك أكد في خطابه الأخير بمناسبة الذكرى الخامسة والأربعين للمسيرة الخضراء، كما جاء في خطاب جلالته: ***"وسيبقى المغرب، إن شاء الله، كما كان دائما، متشبثا بالمنطق والحكمة، بقدر ما سيتصدى، بكل قوة وحزم، للتجاوزات التي تحاول المس بسلامة واستقرار أقاليمه الجنوبية. وإننا واثقون بأن الأمم المتحدة والمينورسو، سيواصلون القيام بواجبهم، في حماية وقف إطلاق النار بالمنطقة"***. إنتهى المنطوق الملكي.

وبهذه المناسبة، نود التعبير عن اعتزازنا بما حققته بلادنا تجاه قضية وحدتنا الترابية، على المستوى القانوني والدبلوماسي، والذي ترجم بفتح عدة دول شقيقة وصديقة لقنصليات لها بمدينتي العيون والداخلة المغربيتين، في اعتراف واضح وصريح بمغربية أقاليمنا الجنوبية.

ولا يسعنا في هذا السياق إلا أن نتقدم بتحية إجلال وتقدير لقواتنا المسلحة الملكية والقوات المساعدة والدرك الملكي وقوات الأمن الوطني ورجال الوقاية المدنية، على ما يقدمونه من تضحيات جسام للحفاظ على وحدة وسلامة وأمن الوطن والمواطنين.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ولا يفوتنا أيضا التنويه بالموقف الرسمي والشعبي الثابت من القضية الفلسطينية، والمناهض لكل أشكال التطبيع التي تحاول اختراق الأمة العربية والإسلامية من أجل التمكين للمشروع الصهيوني على حساب المطالب العادلة للشعب الفلسطيني الشقيق، والمتمثلة في قيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وعودة اللاجئين والمغتربين إلى ديارهم وأراضيهم.

كما ننوه بالنجاحات التي حققتها بلادنا ودبلوماسياتها في مجموعة من الملفات الإقليمية مثل الملف الليبي، حيث نجح المغرب في جمع أطراف الأزمة الليبية على طاولة الحوار مما مكنهم من وضع خارطة طريق لحل الأزمة التي كادت أن تعصف بوحدة ليبيا الشقيقة، كما ننوه بالدعم الذي قدمته بلادنا لأشقائنا في لبنان للتخفيف من آثار انفجار مرفأ بيروت، إضافة إلى الالتفاتة الإنسانية لجلالة الملك تجاه العديد من الدول الإفريقية الصديقة والشقيقة بدعمها في مواجهة تداعيات جائحة كورونا.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون،

لا يمكن مناقشة مشروع قانون المالية المعروض علينا، دون الحديث عن استحقاقات 2021 التي لم تعد تفصلنا عنها سوى أقل من سنة وفق الآجال الدستورية، وباعتبارها ستكون استحقاقات عامة وشاملة للاستحقاقات التشريعية والجماعية والجهوية والمهنية، وكذا انتخابات ممثلي الموظفين ومندوبي الأجراء، مما سيفضي إلى تجديد مختلف المؤسسات التمثيلية وطنيا وترابيا ومهنيا.

وهي فرصة لمواصلة ترسيخ وصيانة المسار الديمقراطي ببلادنا، فضلا عن كونها تشكل مدخلا مهما لتقوية الثقة في المؤسسات، وتعزيز مصداقيتها، وتكريس الأدوار الدستورية للأحزاب السياسية، خاصة مع ما يقع اليوم من محاولات لتبخيس السياسة وتسفيه كل السياسيين.

لذلك، فالرهان معقود على بث نفس سياسي جديد، لمواصلة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكبرى والمهيكلة التي انطلقت ببلادنا في السنوات الأخيرة.

وإننا في فريق العدالة والتنمية وضمنه مكون الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب إذ نؤكد على أهمية مطلب الانتخابات النزيهة والحرة، ليس بمنطق حزبي أو فئوي ضيق، ولكن من منطق ومنطلق مبدئي في الدفاع عن الديمقراطية وشفافية ونزاهة الانتخابات، والحرص من خلال ذلك على احترام الإرادة الشعبية، وفاء لنضالاتنا المستمرة من أجل ذلك، ووفاء أيضا لمطالب عمت وحرصت مختلف القوى الوطنية على النضال لتحقيقها منذ عقود من الزمان.

وإننا بمناسبة هذه الاستحقاقات مدعوون جميعا، كل من موقعه إلى كسب رهان: تعزيز الثقة في المؤسسات والتصدي لحملات التبخيس والتيئيس والتشكيك في مؤسسات. ونعتقد في فريق العدالة والتنمية أن كسب هذا الرهان يمكن أن يتم عبر مداخل سياسية تتمثل أهمها فيما يلي:

- توفير الشروط السياسية، وتهيئة المناخ السياسي المناسب لتعزيز الثقة الجماعية في مسار التحول الديمقراطي ببلادنا، وهو ما يقتضي ضرورة تنقية الأجواء السياسية والحقوقية من بعض مظاهر التشويش واستلهام روح الإنصاف والمصالحة، عبر اتخاذ مجموعة من الإجراءات الرمزية لتجديد مناخ الثقة وبعث حماس وطني جديد لتشجيع المشاركة المكثفة في الانتخابات القادمة. وفي هذا الإطار يحدونا كفريق وكمكون سياسي في البلد أمل كبير في الطي النهائي لعدد من الملفات، من بينها ملف المعتقلين على خلفية أحداث اجتماعية سابقة، وملف المتابعات في حق بعض الصحفيين التي تحيط بها عدد من الاستفهامات. كما ندين حملات الاستهداف الدنيئة للحياة الخاصة لبعض الشخصيات والنشطاء من طرف

بعض المواقع التي نتساءل بشكل صريح عن من يحميها رغم خرقها لقوانين الصحافة والنشر كل لحظة وحين، فالقتل المعنوي للناس لا يقل بشاعة عن قتلهم المادي الذي سخرت له بلادنا مجهودا كبيرا في مواجهة الجائحة ومحاربة الجريمة، وما يمكن أن يعتبر إساءة لأشخاص بعينهم لا شك أنه إساءة لكل المواطنين وإساءة لكل الوطن وإساءة للمكتسبات الحقوقية التي حققتها بلادنا بعد مخاض عسير؛

- نعتبر أيضا أن التعبئة الوطنية الشاملة لإنجاح مختلف الاستحقاقات الانتخابية، وضمان نزاهتها وشفافيتها ومصداقيتها، سيمكن من انخراط أوسع للشرائح الاجتماعية، خاصة فئة الشباب، وتعزيز ثقة المواطنين في الهيئات التي ستفرزها، ونقترح لذلك:

✓ التصدي لمحاولات الارتداد وعودة بعض الممارسات التي أساءت لبلادنا في الفترات السابقة، لاسيما منها تلك الأساليب المشينة التي تسبق أو تواكب الإستحقاقات الانتخابية؛

✓ إعطاء المزيد من الإشارات المتعلقة بالحزم والجدية في محاربة الفساد، وهذا الأمر لا يمكن إلا أن يكون نابعا من مطابقة الأقوال للأفعال، راه من السهل أن يقف أي أحد منا في أحد المنابر والكاميرا مشتعلة ومشغلة ويظهر أنه بطل في محاربة الفساد، ولكن الأساس أن يتمثل أقواله في ممارسته اليومية والاعتيادية.

ونجدد بالمناسبة دعوتنا للإفراج عن مشروع القانون الجنائي الذي طال احتجازه بمجلس النواب، والذي يتضمن مجموعة من الإجراءات المهمة من بينها مقتضيات أساسية ستمكن من محاربة وتجريم الإثراء غير المشروع، هذا الورش الذي يجب أن ننكب عليه جميعا لنعيد المصداقية للعمل السياسي ولنحقق ربط المسؤولية بالمحاسبة ولنحارب الإغتناء عن طريق العمل السياسي، والتي بدون هذه المقتضيات سيظل التصريح بالممتلكات إجراء شكليا مجردا من كل قيمة.

وإذ نثمن، في فريق العدالة والتنمية وضمنه مكون الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب، المقاربة التشاركية المبكرة التي اعتمدتها الحكومة، في إطار الاستعدادات للاستحقاقات القادمة، بدعوة الأحزاب إلى تقديم مذكراتها في الموضوع، وعقد لقاءات تشاورية بشأنها، فإننا نعبر عن استغرابنا لبعض المقترحات الارتدادية والتي من شأنها العصف بما تبقى من منسوب الثقة في المؤسسات بتهديد شرعيتها بشكل حقيقي وملموس، من قبيل الدعوة الغريبة العجيبة إلى احتساب القاسم الانتخابي على أساس المسجلين لما في ذلك الموتى وفاقدي الأهلية الإنتخابية، عوض المصوتين، والذي لا يوجد في أي نظام، أي أن هذا المطلب لا يوجد في أي نظام إنتخابي عبر العالم، وهو ما من شأنه إفراغ التعبير عن الإرادة الشعبية من مضمونها الدستوري والديمقراطي.

إننا في فريق العدالة والتنمية وضمنه مكون الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب نعبر عن رفضنا المبدئي والمطلق لهذا الاقتراح، لما فيه من مساس بالجوهر الديمقراطي للانتخابات ويشكل نكوصا عن المكتسبات المحققة في التشريع والممارسة الانتخابية طيلة العقدين الأخيرين.

كما نؤكد على أن تعديل القوانين الانتخابية ينبغي أن يقدم رسائل واضحة وغير ملتبسة تتجه لتعزيز مصداقية المؤسسات بدل العكس، وندعو في هذا الإطار إلى تعزيز مشاركة النساء والشباب، وضرورة العمل على تمكين مغاربة العالم من حقهم الدستوري في المشاركة في هذه الاستحقاقات تصويتا وترشيحا.

كما نغتنم هذه المناسبة للتأكيد على أن مواجهة الخصوم السياسيين لا يمكن أن يتم إلا من خلال النزول إلى الميدان والتواصل الدائم مع المواطنين والالتصاق بهمومهم واحترام شروط وقواعد التنافس الديمقراطي الشريف، بدل تضييع الوقت في البحث عن معادلة رياضية ومداخل قانونية انتخابية شاردة، تسيء بصورة بلدنا وديمقراطيته وما حققناه من تراكمات على طريق البناء والتحول الديمقراطي.

بما أن البعض يؤكد كل مرة على سوداوية المشهد الحكومي وسوداوية الحصيلة الحكومية، فلماذا هو مشغول بتغيير قواعد اللعب؟ لنترك القواعد التي على أساسها انتخبت هذه الحكومة ونعتمدها في الإنتخابات المقبلة، فإذا كان هذا المشهد كما يصورونه فلا شك أن الناخبين، كما قالوا كلمتهم قطعا وفصلا في 2015 و2016، سيقولونها وسنسلم بها سلبا أو إيجابا.

السيد الرئيس،

السيد وزير الدولة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

تأتي مناقشة مشروع قانون مالية 2021 في سياق جائحة كورونا وتداعياتها الصحية والاقتصادية والاجتماعية، حيث لازالت بلادنا، وعلى غرار أغلب دول العالم، تعيش تحت تأثير الجائحة وتداعياتها، بل على وقع موجة ثانية أشد قوة من الأولى بعدد من الدول، مما اضطر بعضها إلى تشديد الإجراءات الاحترازية، بل منها من جدد الحجر جزئيا أو كليا للتخفيف من تداعيات هذه الموجة من الجائحة.

وقد أصبحت الوضعية الوبائية في بلادنا جد مقلقة، حيث لازالت الحالات المسجلة يوميا في تزايد مستمر، إضافة إلى الارتفاع اليومي لعدد الحالات الحرجة والوفيات الذين نعتبرهم شهداء عند الله ونترحم عليهم ونعزي أسرهم، مما يستدعي مزيدا من الحيطة والحذر في التعامل مع الوضعية حتى لا تخرج الأمور عن السيطرة، خصوصا وأن بلادنا كانت سباقة في بداية الجائحة إلى اتخاذ الإجراءات الاحترازية الجماعية بتعليمات سامية من جلالة الملك، مما مكننا من محاصرة الوباء، كما مكننا من الإعداد لمواجهة تطورات الوضعية الوبائية، وهي التجربة التي كانت محط إشادة وتنويه من قبل العديد من دول العالم ومن قبل منظمة الصحة العالمية.

وبهذه المناسبة، نجدد التعبير عن اعتزازنا بهذه المقاربة المتميزة التي اعتمدتها بلادنا من أجل التصدي لهذه الجائحة، والتي خلقت حالة من الارتياح والرضا داخل مختلف شرائح المجتمع المغربي.

كما ساهمت في خلق أجواء غير مسبوقة من التضامن والتآزر، والتي نحتاج، في تقديرنا، إلى أن تتواصل وتستمر بنفس القوة والزخم حتى نتمكن من محاصرة التطور الوبائي بالتراب الوطني، ولاسيما مع اقتراب موجة البرد وما يصاحبها من أمراض موسمية تضعف المناعة ويمكن أن تسهم في ارتفاع سرعة انتشار الوباء لا قدر الله.

إن واجبنا الجماعي، أفرادا ومؤسسات، يستدعي منا عدم التراخي أو التهاون، مع الاستمرار في اليقظة والحذر، وتحمل المسؤولية كل من موقعه من أجل التحسيس بخطورة الوضع وضرورة الالتزام بالتدابير الاحترازية الجماعية والفردية.

فالأحزاب السياسية والنقابات وهيئات المجتمع المدني مدعوة للاضطلاع بأدوارها الدستورية، خصوصا وأن جلالة الملك دعا في خطابه بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب لهذه السنة القوى الوطنية للتعبئة واليقظة، والانخراط في المجهود الوطني، في مجال التوعية والتحسيس وتأطير المجتمع، للتصدي لهذا الوباء.

وفي هذا الإطار، لا يسعنا إلا أن ننوه بشبيبة العدالة والتنمية التي نظمت حملة وطنية للتحسيس بالوباء تحت شعار: "أحميك وطني"، ما بين 15 مارس و30 يونيو من هذه السنة، كما بادر حزبنا حزب العدالة والتنمية استجابة لنداء جلالة الملك حفظه الله، إلى تجنيد كافة هيئاته المجالية والموازية بتنظيم حملة وطنية ثانية تحت شعار: "احمي نفسك واحبابك تحمي بلادك"، ما بين 13 شتنبر و25 أكتوبر2020، وهما الحملتان اللتان لقيتا تجاوبا واستحسانا من قبل المواطنين والمواطنات.

السيد الرئيس،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا يسعنا في فريق العدالة والتنمية وضمنه مكون الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب إلا أن نثمن البشرى التي زفها بلاغ الديوان الملكي لكافة المواطنين، بعزم بلادنا على تنظيم حملة مكثفة للتلقيح ضد داء كوفيد-19، وهو ما يعكس يقظة ومسؤولية وجدية الدولة المغربية في رصد وتتبع البحوث الجارية على المستوى العالمي حول اللقاحات لهذا الوباء المحير، ونعتبر أن بلاغ الديوان الملكي تتويج لهذا المسار الجدي والمسؤول، وهو ما يدعو مرة أخرى للفخر والاعتزاز.

وهنا لا يسعنا إلا أن نحيي بحرارة جميع العاملين بقطاع الصحة على الخدمات التي قدموها، ويقدمونها وهم واقفون في الخط الأول للمواجهة في تماس مباشر مع الفيروس، وفي الحقيقة هذه فرصة أننا نطالب الحكومة بالإبتعاد عن المقاربة الزجرية والأمنية في مواجهة مطالبهم المعقولة، شأنهم شأن الأساتذة وأطر التربية الوطنية، وهم يستحقون بذلك، أي أطر الصحة، كافة أشكال الدعم المعنوي والمادي، شكرا وعرفانا بما يقدمونه من تضحيات بحس وطني كبير.

كما نترحم على جميع الذين وافتهم المنية بسبب هذا الوباء، سائلين الله عز وجل أن يتغمدهم برحمته وأن يرزق أهاليهم الصبر والسلوان وأن يشفي باقي المرضى ليعودوا إلى أهاليهم معافين بإذن الله.

كما نوجه تحية إكبار للقوات المسلحة الملكية والأمن الوطني والوقاية المدنية والدرك الملكي، والقوات المساعدة وأعوان السلطة المحلية، والمنتخبين العاملين بالمصالح الصحية الجماعية، ورجال ونساء التعليم ورجال النظافة، والمشتغلين بالقطاعات الإنتاجية الأساسية، وكذا المنابر الإعلامية بمختلف مكوناتها، على ما بذلونه من مجهودات للتصدي لهذه الجائحة.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تأتي مناقشتنا أيضا لهذا القانون في ظل سياق اقتصادي واجتماعي، دولي ووطني استثنائي صعب، فرضته الآثار التي عكسها انتشار فيروس كورونا والإجراءات المتخذة في مواجهته، ولاتزال هذه الأزمة تلقي بظلالها على التوقعات الاقتصادية والمتغيرات الاجتماعية إلى حدود يومنا هذا بعد مرور أزيد من ثمانية أشهر على أول القرارات الحكومية المتخذة لمواجهة الوباء.

وقد انعكست تداعيات الجائحة على نسبة النمو التي تراجعت إلى ناقص 5.8% في قانون المالية لسنة 2020، وهي نتيجة تعكس حجم الصدمة المزدوجة لمخلفات الجائحة من جهة، ولآثار الظروف المناخية من جهة ثانية، حيث تراجعت القيمة المضافة غير الفلاحية بـ 15,5%، كما مست الآثار الاقتصادية للأزمة جانبا كبيرا من المداخيل الضريبية، تأثرت معه المالية العمومية، بالإضافة إلى عوامل موضوعية، منها ارتباط مجموعة من القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني والتي عرفت تأثرا واضحا بسبب التغير الذي سجل على مستوى الطلب الخارجي.

كما رسمت المؤشرات المرتبطة بآثار الجائحة صورة عن التفاوتات المجالية بين الجهات، من خلال العجز المتفاقم بسبب تزايد الآثار الاقتصادية والاجتماعية، مما ساهم في اتساع الفوارق بين الجهات على مستوى نفقات الاستهلاك. وهو ما يعكس التفاوت في الدخل وفي فرص الشغل الناتجة عن الاستثمار واستقرار النسيج المقاولاتي وحجمه.

ولمواجهة هذه التحديات، نستحضر ما ورد في الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش المجيد لهذه السنة، حيث أكد جلالة الملك على ما يلي، جاء في منطوق الخطاب الملكي ".. **ينبغي أن نجعل من هذه المرحلة فرصة لإعادة ترتيب الأولويات، وبناء مقومات اقتصاد قوي وتنافسي، ونموذج اجتماعي أكثر إدماجا.**

وفي هذا الإطار، نوجه الحكومة ومختلف الفاعلين للتركيز على التحديات والأسبقيات التي تفرضها المرحلة." انتهى منطوق الخطاب الملكي.

واستجابة للتوجهات الملكية السامية، نثمن استجابة الحكومة، والبرلمان بتوفير الأسباب الموضوعية الاقتصادية والمالية، عبر اعتماد قانون معدل لقانون المالية لكبح الآثار المهولة التي كانت ستعصف بالاقتصاد الوطني، كما أن مشروع قانون المالية 2021 جاء بإجراءات إضافية بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني ونذكر منها:

- ✓ الورش الهيكلي الاستراتيجي لأجل الإنعاش الاقتصادي، والمتمثل في إحداث صندوق محمد السادس كحساب خصوصي داعم للقطاعات ومساهم في تمويلها؛
- ✓ ضخ ما لا يقل عن 120 مليار درهم لمواكبة المقاولات وخاصة الصغرى والمتوسطة؛
- ✓ دعم الاستثمار العمومي بمبلغ يقدر بـ 230 مليار درهم، وتفعيل الأفضلية الوطنية في مجال الصفقات العمومية؛
- ✓ تعهد القطاع الخاص بالحفاظ على مناصب الشغل في حدود 80%، وباستفادة العمال غير المصرح بهم من التغطية الاجتماعية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- ✓ إحداث مساهمة اجتماعية للتضامن مترتبة على الأرباح والدخول برسم سنة 2021 بالنسبة للشركات والأشخاص الذاتيين.

إننا في فريق العدالة والتنمية والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب إذ نثمن الإجراءات التي جاءت بها الحكومة، نقترح ما يلي:

1) اعتماد سياسة نقدية تمكن من توفير السيولة اللازمة للأبناك وضخها في الاقتصاد الوطني؛
2) إعادة النظر في شروط تمويل الأبناك للاستثمار، بما يجعل الولوج للتمويل دون عوائق وصعوبات، ويساهم في الرفع من نسب الاندماج المحلي في القطاع الصناعي؛
3) التسريع بإخراج المنظومة الكاملة لمختلف منتوجات التمويل التشاركي؛
4) إعادة النظر في معدل التضخم، بما يسهم في الرفع من جاذبية الاقتصاد الوطني ويقلص معدل البطالة؛
5) العمل على ملاءمة مخرجات المناظرة الوطنية الأخيرة للجبايات مع المتغيرات الاقتصادية والمالية التي أفرزتها الجائحة، وفي هذا الإطار ندعو إلى ضرورة الإسراع بإخراج قانون الإطار للجبايات.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارون المحترمون،

لا يخفى على أحد أن لهذه الأزمة الصحية العالمية تداعيات اجتماعية، وهو ما يقتضي الملاءمة العاجلة للسياسات الاجتماعية وفق هذه المتغيرات، ومواصلة دعم الأوراش الاجتماعية الكبرى، التي فتحتها بلادنا منذ الولاية الحكومية السابقة.

لقد أبانت هذه الأزمة عن نقاط قوة عديدة لبلادنا، مكنت من النجاح في احتواء الجائحة والتخفيف من آثارها الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها كشفت أيضا عن مكامن الخلل في العديد من القطاعات، حيث أصبح الجميع يقر بأهمية بذل المزيد من اليقظة والحذر لحماية صحة المواطنين، وفي هذا الصدد نثمن تخصيص الحكومة لـ 20 مليار درهم للقطاع الصحي وهي كلها أرقام غير مسبوقة، لا على مستوى الإعتمادات وعلى مستوى التوظيف، وتخصيصها 72 مليار درهم لقطاع التعليم، وهو ما يؤكد التزام الحكومة بمسارها الإصلاحي والاجتماعي الداعم لهذين القطاعين الأساسين لمستقبل وصحة المواطنات والمواطنين.

ونصفق للإجراء الحكومي غير المسبوق، الذي اتخذ تنفيذا لتوجيهات جلالة الملك، والقاضي بتوسيع التغطية الصحية ليشمل 21 مليون مغربي، وهو ما من شأنه أن ينعكس إيجابا على حياة المغاربة.

ومن موقعنا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، وإيمانا منا بأهمية الجانب الاجتماعي نقدم الملاحظات والمقترحات التالية:

1. التسريع بتنزيل السجل الاجتماعي الموحد؛
2. إعادة النظر في المنظومة الصحية في بنيتها البشرية والتقنية؛
3. إصلاح منظومة التقاعد وتسريع تعميم نظام التغطية الاجتماعية للمهنيين والمستقلين؛
4. تعزيز دور الفرقاء الاجتماعيين من خلال تقوية دور الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية؛
5. حماية حق الانتماء النقابي وحرية التنظيم والتصدي لمحاولة استغلال ظرفية الجائحة لتقليص عدد الأجراء بشكل متعسف وإقصائي وانتقائي على أساس الانتماء النقابي أو التضييق على هذا العمل.

ختاما، نؤكد في فريق العدالة والتنمية أن تحصين المكتسبات التي أرستها الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ميزت بلدنا في محيطها في العقدين الأخيرين، يحتاج إلى استثمار الفرص التي أتاحتها جائحة كورونا بتعزيز الثقة في إمكانيات بلادنا المادية والبشرية، وفي مؤسساتها، عبر تعزيز شرعيتها الدستورية، بانتخابات نزيهة حرة ومعبرة عن الإرادة الشعبية، وضمان قيم الحرية والكرامة لدى المواطنين والمواطنات، وتحقيق العيش الكريم بوضع أسس الدولة الاجتماعية من خلال توسيع أسس الحماية الاجتماعية كاستثمار يعطي إحساسا للفئات الهشة والضعيفة بجزء من حقها في مقدرات هذا الوطن وخيراته، ولاسيما إشعار وتحسيس المواطنين بأنهم مواطنون كرماء مكرمون في وطنهم الذي يحتضنهم ويحقق لهم العيش الكريم والحريات الأساسية والحقوقية، ولاسيما أن نكرس مبدأ ألا أحد فوق القانون، كلنا سواسية في هذا البلد نخضع لنفس قوانينه ونحترم

مؤسساته.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لرئيس الفريق الحركي.

تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي لمناقشة مضامين وتوجهات مشروع القانون المالي للسنة المقبلة، هذا المشروع المؤطر بسياقات استثنائية، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، والمطبوعة بتداعيات جائحة كورونا التي لازالت تتمدد بأرقام مقلقة، وبتحديات تستوجب مساءلة السياسات العمومية بغية بناء تحول بنيوي ووظيفي في صناعة القرار السياسي والتنموي ومعانقة السقف الدستوري الجديد.

حضرات السيدات والسادة،

مقاربتنا لهذا المشروع الهام تستند في عمقها على مرجعية الحركة الشعبية ومبادئها الراسخة على مدى أزيد من ستين سنة، كمدرسة للوطنية الصادقة، ناضلت منذ فجر الإستقلال ولاتزال من أجل تعزيز بناء مغرب المؤسسات، مغرب الكرامة والحريات، مغرب الوحدة في التنوع، مغرب ضد التمييز المجالي والإجتماعي، مغرب دائم الوفاء لمقدسات الوطن، مغرب يتكلم كل اللغات، وينتصر دوما وأبدا لقيم التسامح والوسطية والإعتدال، مغرب يتقاسم أبناؤه، من البوغاز إلى الكويرة، خيراته بعدالة وإنصاف، مغرب حريص على وحدته الوطنية والترابية تحت القيادة الحكيمة لعاهلنا المفدى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

هذا هو المغرب الذي نريد، والذي سنفديه بأرواحنا، مسلحين بمبادئنا التي تجعل دوما مصلحة الوطن فوق كل حساب، معتزين دوما وأبدا أن نكون من طينه وترابه.

هكذا نحن الحركيون، وهكذا سنظل: أوفياء، مخلصين للوطن ولثوابته ومقدساته، فخورين بتاريخ حزبنا العريق الذي صنعه رجال عظام من طينة الزعيم الوطني الصادق محجوبي أحرضان رحمة الله عليه، الذين وهبوا أرواحهم دفاعا عن بناء المغرب المستقل، واختاروا التواجد في مقدمة المسيرة الخضراء وفي صدارة كل الملاحم والمسيرات الوحدوية والتنموية لبلادنا، مطوقين برباط البيعة المقدس بين العرش والشعب، وما بدلوا تبديلا، إنها رسالة راسخة نتوارثها نحن الحركيون جيلا بعد جيل إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

السيد الرئيس المحترم،

بهذه الروح الوطنية الصادقة لا يسعنا في الفريق الحركي إلا أن نعبر عن عظيم العرفان وصادق الامتنان إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده على قرارته الحكيمة والحاسمة في تدبير ملف وحدتنا الترابية دبلوماسيا وميدانيا، كان آخرها تطهير معبر الكركرات من المناوشات اليائسة لشرذمة من المرتزقة لعرقلة هذا الممر الرابط بين المملكة المغربية وعمقها الإفريقي، حيث تمت إعادة الأمور إلى طبيعتها بحزم وسلاسة منقطعة النظير، وبتزكية دولية رسخت صواب الموقف المغربي، ومصداقية الحل المقترح لحل هذا النزاع المفتعل والمتمثل في إقامة حكم ذاتي في إطار سيادة المملكة المغربية، وعلى ضوء خيار الجهوية المتقدمة والموسعة، وهو ما كرسته الانتصارات الدبلوماسية المتلاحقة لبلادنا قاريا ودوليا، وجسدته مبادرات فتح قنصليات العديد من البلدان في كل من الداخلة والعيون.

إنها، حضرات السيدات والسادة، ملحمة وطنية أخرى عنوانها الكركرات، والتي وضعت حدا لمزاعم وأباطيل خصوم وحدتنا الترابية، وأقبرت طروحاتهم البالية والمتجاوزة من قبيل وهم تقرير المصير، متجاهلين أن من يحتاج اليوم إلى تقرير مصيرهم هم القابعون في مخيمات تندوف، والذين عليهم الاختيار بين تلبية نداء الوطن الغفور الرحيم، أو البقاء تحت مطرقة وسندان حكام الجزائر وجنرالاتها الحاملين لأحقاد ماضوية لا تساهم إلا في حرمان الشعب الجزائري من تكتل مغاربي منسجم يوحده التاريخ والمستقبل ووحدة المصير، تكتل ظل المغرب يمد يده لبنائه بينما اختار خصوم وحدتنا الترابية السباحة ضد التيار، فشتان بين من اختار البناء والتنمية والديمقراطية وبين من يعيش على كتم أنفاس المحتجزين بتندوف وتسويق الوهم، وخدمة أجندات خصوم الوحدة الترابية للمملكة، وصناعة مشاتل الإرهاب والتطرف.

السيد الرئيس المحترم،

بهذه الروح الوطنية الصادقة، نوجه مجددا تحية إكبار وإجلال للقوات المسلحة الملكية ومختلف السلطات الأمنية والعمومية والترابية على تضحياتهم الجسام لتحصين وحدة وأمن بلادنا، وضمان عزة ورفعة الوطن تحت القيادة الحكيمة للقائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية ورئيس أركان الحرب العامة، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده وأعز أمره.

ذات التحية والتقدير موصولة إلى ساكنة الأقاليم الجنوبية للمملكة على وطنيتهم الصادقة، ووعيهم الوحدوي الذي جسدوه دوما في الميدان، ومن خلال حضورهم النوعي في مختلف المؤسسات المحلية والجهوية والوطنية، وعلى مستوى المحافل القارية والدولية، باختلاف انتماءاتهم السياسية.

وفي هذا الإطار، نسجل اعتزازنا في الفريق الحركي بالأدوار الطلائعية التي يقوم بها مناضلو وقيادات حزبنا في جهة الداخلة وواد الذهب، باختلاف مواقعهم، للتأطير ونصرة القضية والوطنية الأولى حيث كانوا من السباقين إلى دعم ملحمة الحسم في الكركرات، ومن خلال مبادرات متميزة ومتعددة في مختلف المجالات والمحافل.

لا يسعنا كذلك، السيد الرئيس، إلا أن ننوه بمغاربة العالم على تصديهم الموصول لشرذمة من الأيادي المسخرة والتي تعيش على بيع الوهم وتسويق المغالطات، وترويج أكاذيب أعداء وحدتنا الترابية، الراسخة بالإجماع الوطني وبشرعية البيعة والتاريخ والقانون.

السيد الرئيس المحترم،

السيدين الوزيرين المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يعتبر مشروع قانون المالية المعروض على أنظارنا آخر قانون مالي في ظل الحكومة الحالية، جاء في سياق سنة انتخابية، وفي ظرفية عالمية متأزمة مطبوعة بالانتشار السريع لوباء كوفيد-19، ظرفية سجلت نسبة نمو جد ضئيلة، والمرجح أن تكون أكثر سوءا إذا طالت الجائحة، مما يفرض ضرورة التدخل لإعادة إطلاق وإنقاذ البنية التحتية الاقتصادية ومساندتها، حيث نؤكد في الفريق الحركي على أن الرهان الآن يتمثل في الحفاظ على الشركات من الإفلاس، والحفاظ على الرأسمال البشري، والاستثمار الإيجابي في المديونية وعجز الميزانية وفق حكامة اقتصادية ورؤية استراتيجية قادرة على تحويل إكراهات الأزمة إلى منطلقات للصعود الجديد والهادف، ولن يتأتى هذا إلا بالانفتاح وتنويع الفرقاء الاقتصاديين بدل الاكتفاء بالشركاء التقليديين، ودعم الاستثمار العمومي قطاعيا ومجاليا، والاشتغال بمنطق الأولويات وربط الأهداف بالنتائج.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

من باب الموضوعية، لا يمكننا إلا أن ننوه بمجموعة من التدابير الإيجابية التي حملها المشروع في طياته، من قبيل توقيع ميثاق الإنعاش الاقتصادي والشغل، وتعبئة الدولة لـ 120 مليار درهم كمبلغ مخصص لتعزيز آلية ضمان تمويل المقاولات وتحسين مناخ الأعمال، وتأهيل منظومة التكوين وتنمية الرأسمال البشري، دون إغفال أهمية توقيع عقود برامج للاهتمام الخاص بالقطاعات الأكثر تضررا من الأزمة، كالقطاع السياحي وقطاع الخدمات وغيرها.

وفي نفس السياق، نثمن في الفريق الحركي ما جاء في خطاب صاحب الجلالة نصره الله بمناسبة الذكرى الحادية والعشرين لعيد العرش المجيد من خلال إطلاق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الهامة من قبيل إعداد خطة للإنعاش الاقتصادي، والشروع في التفعيل التدريجي لعملية تعميم التغطية الاجتماعية، إضافة إلى إصلاح القطاع العام والمؤسسات العمومية، مع تفعيل السجل الاجتماعي الموحد، وهي اختيارات استراتيجية تتطلب في نظرنا ترسيخ مفهوم الحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة وتغليب المصالح العليا للوطن، مع ضرورة التأسيس للمصالحة بين المواطنين والأحزاب السياسية والمؤسسات، والتشريع لإصلاحات اقتصادية واجتماعية في المجال المؤسساتي والحقوقي والقانوني بغية إفراز مؤسسات ونخب قادرة على رفع التحديات، ومواكبة الرهانات الكبرى لمغرب الغد بتطلعاته وأجياله الجديدة، حيث لا يمكن إنجاح أي مشروع تنموي في غياب فضاء سياسي وفاعلين سياسيين أقوياء ذوي مصداقية وقادرين على تحمل المسؤولية.

كما لا تفوتنا الفرصة دون التنويه بالمقاربة الملكية الاستباقية التي أعلن عنها جلالة الملك محمد السادس نصره الله مؤخرا لاحتواء جائحة كورونا، من خلال إطلاق عملية مكثفة للتلقيح ضد فيروس كورونا في الأسابيع المقبلة، مبرزا حفظه الله بالخصوص كيفية الولوج لهذا اللقاح في إطار اجتماعي وتضامني.

السيد الرئيس المحترم،

إن إعطاء الأولوية لقطاعي الصحة والتعليم كان ولايزال من أهم مطالبنا، ورغم المجهود الملموس في هذا المشروع، إلا أننا نسجل أن اعتمادات قطاع التعليم لم يطرأ عليها أي تغيير مقارنة مع ميزانية 2020، علما أن هذا القطاع الاستراتيجي مقبل على تنزيل إصلاحات هيكلية جوهرية حددها القانون الإطار لمنظومة التربية والتكوين، وهو ما ينبغي تداركه للنهوض بمنظومة التعليم والتكوين والبحث العلمي، باعتبارها محركات حقيقية للنمو.

وبخصوص قطاع الصحة، فتطلعنا كبير إلى أن تكون الجائحة منطلقا لسياسة عمومية جديدة عنوانها بناء عدالة مجالية وجهوية في مجال الولوج إلى الخدمات الصحية، وحل جذري لإشكالية الموارد البشرية، وبلورة مخطط صحي في العالم القروي، وذلك عبر ميثاق وطني للصحة العمومية.

إن انتظاراتنا، السيد الوزير، من خلال هذا المشروع كبيرة، فالمرحلة تستلزم سياسة اجتماعية مندمجة بعيدة عن الحسابات السياسوية الضيقة، بعد أن كشفت الجائحة على أن ملايين المغاربة يعيشون على عتبة الهشاشة ودونها، وعن قطاعات سريعة الإنهيار، وارتفاع نسبة البطالة وفقدان الشغل جراء الجائحة، وعجز الاستراتيجيات القطاعية على استيعاب الطلب الاجتماعي وتوسيع قاعدة التشغيل، ناهيك عن الفوارق المجالية والإجتماعية التي لاتزال مطروحة، والتي تتطلب مجهودات أكبر من مختلف الفاعلين، سواء على مستوى الدولة أو الجماعات الترابية، من أجل إقرار التوازن المجالي والجهوي والاجتماعي في تخطيط وصناعة القرار التنموي، وتوجيه الاستثمارات العمومية نحو المجالات الترابية التي طالها التهميش منذ عقود، كأحد المرتكزات المؤطرة للنموذج التنموي المنشود، ومدخل ذلك في منظورنا الحركي هو بناء نماذج تنموية جهوية قوامها إنصاف المناطق القروية والجبلية باعتبارها أمهات المدن.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيد وزير الدولة المحترم،

بكل تأكيد، نحن منخرطون ومتفاعلون إيجابا مع الأهداف المسطرة في هذا المشروع، والرامية إلى إضفاء دينامية جديدة على الاقتصاد الوطني، متطلعين إلى ترجمة فعلية لفلسفة القانون التنظيمي للمالية من أجل ميزانية تقوم على توطين المشاريع وتوزيعها بشكل محدد في الزمان والمكان قطاعيا ومجاليا، مما سيمكن البرلمان من أداء دوره الرقابي ويسهل دراسة الميزانية، ويوفر الشروط لقياس الأثر التنموي لأرقام وتوجهات المالية العمومية.

وفي نفس السياق، ندعو الحكومة إلى التعجيل بأجرأة ميثاق اللاتركيز الإداري بغية تحديد اختصاصات المصالح الإدارية محليا وجهويا، وتنظيم علاقاتها بالمسؤولين المنتخبين والإدارة الترابية، كآليات فاعلة في مجال التنمية الجهوية والمحلية، كما نجدد الدعوة إلى تعزيز مكانة الجماعات الترابية في الآليات المؤسساتية المحدثة، لتدبير تداعيات الجائحة، من خلال خلق لجان اليقظة الاقتصادية إقليميا ومحليا، والتعجيل بتمكين الجماعات الترابية من ممارسة اختصاصاتها الذاتية، والحد من تردد الفاعلين المركزيين في نقل القرار، وتفعيل خيار الشراكة مع الفاعلين الترابيين، والتعجيل بإخراج المخططات القطاعية لإعداد التراب، تعزيزا لمسار الجهوية المتقدمة، وترسيخا للخيار الديمقراطي.

السيد الرئيس المحترم،

وفي نفس الإطار والرؤية، وبناء على المذكرات التي ساهم بها حزبنا في المرحلة السابقة، نؤكد مجددا على إعادة النظر في الأولويات، من خلال تعزيز الاستثمار في القطاعات المنتجة المتضررة من قبيل قطاع السياحة، والصناعة التقليدية والنقل المهني والفلاحة والصيد البحري، ودعم قطاعي السكنى والتعمير واتخاذ تدابير عملية لإدماج القطاع غير المهيكل، وتنزيل الإصلاح الجبائي بشكل شمولي سواء على مستوى إعداد السياسة الضريبية أو حكامتها أو تنفيذها، وذلك من أجل إرساء نظام جبائي عادل ومنصف، يساهم في بناء أرضية متينة يقوم عليها النموذج التنموي المنشود.

حضرات السيدات والسادة،

ولأن المناسبة شرط، فتطلعنا السيد الوزير كبير إلى أن تنال الأمازيغية حقها المشروع في اعتمادات وتوجهات مشروع القانون المالي الحالي، والتعجيل بإخراج المخططات القطاعية لترسيمها، وهو ما لم نلمسه بكل أسف في المشروع، مؤكدين في هذا السياق على ضرورة مراعاة أحكام الدستور ومقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، في إعداد مختلف المبادرات التشريعية والبرامج التنموية، وهو ما يتطلب بلورة سياسة عمومية تنتصر للمغرب الدستوري الجديد، ولخيار الوحدة في التنوع، ولمغرب المصالحات التاريخية والحقوقية والمجالية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ختاما، وفي سياق تعزيز علاقات التعاون بين الحكومة والمؤسسة التشريعية، نود أن ندعو الحكومة إلى ترجمة المضمون الحقيقي للثنائية البرلمانية في منهجية تفاعلها مع مجلسنا الموقر، فبلادنا فيها برلمان بمجلسين وليس برلمانين مختلفين ومتفاوتين، وهو ما يستلزم تجسيد ما يحظى به مجلس المستشارين من مكانة دستورية باعتباره صوتا للجهات، ومؤسسة نوعية تحتضن انشغالات النقابات والغرف المهنية والمقاولات وتشكل امتدادا للجماعات الترابية بأصنافها الثلاث.

وفي هذا الإطار، لا يسعنا كفريق حركي إلا أن نعبر عن شكرنا وتقديرنا لكل هياكل ومكونات المجلس الموقر، رئيسا ومكتبا ولجنا وفرقا وإدارة على مجهوداتهم الجبارة المبذولة المتواصلة، رقابيا وتشريعيا ودبلوماسيا، وفي مجالات تقييم السياسات العمومية واحتضان النقاش المجتمعي.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير البلد تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره لله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لرئيس فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين، الوزيران المحترمان،

أخواتي وإخواني أعضاء المجلس المحترمين،

الحضور الكريم،

لي كامل الاعتزاز أن أتدخل من جديد باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في هذا اللقاء السنوي لمناقشة آخر مشروع قانون مالي من عمر هذه الحكومة، بالمنطق الذي دأبنا عليه دائما، المتسم بالموضوعية واستحضار مصلحة الوطن، خصوصا في هذه الفترة العصيبة التي نمر بها.

مناقشة تعزز انتماءنا للأغلبية التي ندعمها بكل وضوح، لا تحكمنا الهواجس الانتخابية، منسجمين مع مبادئنا وثوابتنا التي تأسس عليها حزبنا منذ أكثر من 42 سنة، والتي احتفلنا بذكرى تأسيسه قبل أسبوعين.

وقبل الخوض في مناقشة هذا المشروع وسياقاته، لابد أن أتطرق للتطورات التي تعرفها قضية الصحراء المغربية، مشيدين باسم فريق التجمع

الوطني للأحرار بالتعاطي الصارم للقوات المسلحة الملكية وقائدها الأعلى جلالة الملك محمد السادس حفظه الله مع الاستفزازات المتكررة لميليشيات البوليساريو في المعبر الحدودي الكركارات، حيث حافظت من خلالها على مرور البضائع والأشخاص بشكل آمن، في هذا المركز الحدودي والتجاري الذي يربط الشمال بالجنوب، منوهين في هذا الإطار بردود الفعل الدولية التي كانت إيجابية، نوهت بالتصرف المغربي الحازم والجريء لطرد هذه العصابات التي تعكر أجواء الأمن والاستقرار بالمنطقة، وتتاجر بالأسلحة والمخدرات، مما أرجع الأمور إلى طبيعتها، مؤكدين على ضرورة تقوية جبهتنا الداخلية وراء جلالة الملك، منددين بمواقف الخنوع والخيانة الذي عبرت عنه بعض الأطراف داخل الوطن، مبرزين لهم أن حرية التعبير تقف وتغلق عندما يتعلق الأمر بثوابت الأمة وقضاياها العادلة، من قبيل سيادتنا على أرضنا وترابها الغالي، أوفياء لشعارنا الخالد "الله، الوطن، الملك".

هذا المسار الطويل الذي سرنا عليه والمتجدد، تعزز بالنجاح الباهر للمؤتمر الوطني الاستثنائي الأخير، الذي شارك فيه حوالي 2300 مؤتمر ومؤتمرة عن طريق المحادثة الصوتية المصورة في سبق سياسي متميز، وبمشاركة الجهة 13، ساهم فيه بنات وأبناء الجالية المغربية بالخارج في بلدان الإقامة، بالرغم من ظروف الجائحة، حيث جددنا فيه الثقة في الأخ الرئيس عزيز أخنوش وفي كافة هياكل الحزب ومؤسساته، رافعين شعار الانتماء للوطن والدفاع عن ثوابته.

هذه الدينامية المتجددة تعززت أيضا بانخراط جبهة العمل السياسي الأمازيغي في دعم مشروعنا السياسي الواعد، فتحنا من خلالها الباب لأبناء الحركة الأمازيغية من أجل النضال داخل المؤسسات، بما يخدم مجمل القضايا الوطنية، وعلى رأسها القضية الأمازيغية، بعد حوار مضني وشاق دام أكثر من ثلاثة سنوات.

وفي سياق دفاعنا المستميت على ثوابت الأمة دائما، نستنكر بشدة ما يتعرض له الإسلام والمسلمون في مختلف بقاع العالم، من اضطهاد وعنصرية، بفعل توالي الرسومات والتصريحات المسيئة لرسولنا الكريم محمد ﷺ، وإذ ندين هذا السلوك في حق رسول الإنسان الأعظم، نؤكد أن هذا الأمر مناف للحرية، ولقيم التعايش ما بين الحضارات والأديان، ولا علاقة له بالمطلق بحرية التعبير، متشبثين في هذا الإطار بالموقف الثابت الذي عبرت عنه المملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

السيد الرئيس،

لقد دافع عاهل البلاد عن سيادة قرارنا السيادي على حدودنا البحرية والبرية، وتعاطى بشكل إيجابي مع جيراننا وأصدقائنا لما فيه مصلحة بلداننا، بمنطق مبدأ رابح-رابح، فلأول مرة تنكشف الجزائر كدولة طرفا مباشرا في هذا النزاع، وتقف حجرة عثرة أمام الحل الأممي السلمي ومبادرة الحكم الذاتي الموسع تحت السيادة المغربية، بل وتجعل من جماعة البوليساريو قاعدتها الخلفية، توفر لها الحماية والتمويل، تقوم بحرب بالوكالة، وهو الموقف الذي عبرت عنه الأمم المتحدة بكل وضوح، وبالتالي لا يسعنا إلا أن نؤكد على ضرورة بقاء قواتنا يقظة لحماية التجارة الدولية في هذا المعبر الحدودي، وأن تمضي بلادنا في بناء الأوراش المهيكلة، كالطريق السريع تزنيت - العيون - الداخلة وصولا إلى الكركارات، منوهين بمبادرة تجهيز هذه المنطقة وإقامة منطقة صناعية حرة وبناء مسجد كبير، إضافة إلى ميناء الداخلة الأطلسي.

فعلى الأمم المتحدة أن تتحمل مسؤوليتها إلى جانب جيراننا لمساعدة المغرب على تنمية المنطقة وضمان أمنها. وهي مناسبة نقف فيها وقفة إجلال وإكبار لرجال القوات المسلحة الملكية، ورجال الدرك الملكي، والوقاية المدنية، ورجال القوات المساعدة، وكل الأجهزة الأمنية الساهرة اليوم على حماية حدودنا وحماية أمننا الصحي بتواجدها في الصفوف الأمامية لمواجهة الجائحة، وتصديها كذلك للظاهرة الإرهابية التي نشطت خلال فترة الجائحة، كما يجب أن نرفع القبعة لإدارة الأمن الوطني، والمكتب المركزي للأبحاث القضائية "البسيج"، مهنئينهم على المقاربة الاستباقية في التعاطي مع هذه الظاهرة، باحترافية عالية تستحق كل التنويه والتقدير والإشادة التي تجاوزت الحدود الوطنية، منددين بالتصريحات المتهورة وغير المسؤولة لبعض الأشخاص النكرة التي تحاول الإساءة لمؤسسة الأمن الوطني، ومثمنين ما تضمنه البلاغ الصادر عن وزارة الداخلية يوم أمس.

السيد الرئيس،

تأتي مناقشة هذا المشروع في سياق دقيق، وصعب، وغير مسبوق، سياق وطني ودولي مطبوع بالانكماش الاقتصادي في ظل إكراهات ضاغطة صحيا، واقتصاديا، واجتماعيا، بسبب تفشي الوباء، أوضاع مقلقة نتج عنها ارتفاع البطالة، توقف كلي أو جزئي للعديد من القطاعات الإنتاجية.

وهنا لابد أن نشيد بمنسوب التضامن المرتفع، الذي عبر عنه المغاربة بعد الاستجابة التلقائية والفورية لخطاب جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، الداعي إلى إحداث صندوق "كوفيد-19"، والذي كان أول المساهمين فيه، مما عزز قيم التكافل والتآزر المتأصلة في المجتمع المغربي.

وهي مناسبة نشيد فيها بالعمل الجبار الذي تقومون به السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة على رأس لجنة اليقظة الاقتصادية، عمل مطبوع بالصدقية، والوطنية، والموضوعية استحضرتم فيه مصلحة الوطن والمواطن، جسدها حجم ومضمون الإجراءات التي اتخذتم، والتي تجاوزت 400 إجراءً حاصرتم به الجائحة وتداعياتها، وقد سبق لنا أن تطرقنا لها في عدة مناسبات بإسهاب كبير.

لقد احتضنتم الشعب ودافعتم عنه ودعمتموه رغم وجود بعض الحالات المعزولة، والتي حاول البعض استغلالها لهدم كل هذا المجهود الخرافي الذي أنجزته الحكومة، حيث كان أبرز عنوان للنجاحات التي أفرزتها الجائحة، رغم التراخي الذي طبع العملية وسبب في وقوع بؤر نشطت الفيروس وجعلته

أكثر انتشارا، مما أدى إلى ارتفاع عدد المصابين جعلنا في وضع مقلق، ومع ذلك لازلنا نتحكم في الوضعية الوبائية، داعين الله سبحانه وتعالى أن يرفع عنا هذا الوباء.

السيد الرئيس،

مشروع قانون المالية لسنة 2021 يأتي بعد أربع خطب ملكية سامية؛ خطاب العرش، وخطاب 20 غشت، وخطاب افتتاح السنة التشريعية الخامسة والأخيرة من هذه الولاية، وخطاب الذكرى 46 للمسيرة الخضراء المظفرة، والخلاصة أنها:

1. خطب رسمت خارطة طريق للخروج من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والصحية بنفس متجدد؛

2. خطب رسمت الطريق لتنفيذ إصلاحات مؤسساتية عميقة ومعقلنة تهم المؤسسات العمومية؛ والمنشآت العامة في عزم صارم لزرع روح جديدة في المرفق العمومي، تجعله ناجعا، وفعالا يجتهد ويبدع الحلول؛

3. خطب تضمنت توجيهات صارمة لإعادة النظر في معايير ومساطر التعيين في المناصب العليا، بحثا عن كفاءات القطاع الخاص، لدعم القطاع العمومي.

4. خطب عززت مسارنا الديمقراطي بإقرار تنظيم الانتخابات العامة في آجالها الدستورية رغم الأزمة الصحية، على غرار باقي الدول والرائدة على مستوى تطور الممارسة الديمقراطية، وذلك حماية لمبدأ المحاسبة السياسية الشعبية، شاكرين بالمناسبة جهود وزارة الداخلية التي باشرت منذ مدة مشاورات ماراطونية مع مختلف الأحزاب الوطنية لتبني مشروع توافقي حول مدونة الانتخابات، حيث تم الاتفاق على 25 نقطة باستثناء ثلاث نقاط، مرتبطة بالقاسم الانتخابي، وعدد أعضاء مجلس النواب، واللائحة الوطنية، وهو في حد ذاته تعبير عن نضج كبير عبرت عنه كل نخبنا السياسية، باستثناء النقاش الدائر حول القاسم الانتخابي، الذي تستغله بعض الأطراف للإساءة لنموذجنا الديمقراطي، والتشكيك في هذا المسار الطويل والمضني، آخذين من نمط الاقتراع معركة حياة أو موت، علما أن هذا النمط استنفذ مهامه ولم يعد يعط ما كان منتظرا منه، فطرح بدائل أخرى إذن أمر طبيعي في بلد عريق كالمغرب، يتعايش مع قضاياه، ويبحث باستمرار عن البدائل التي تعطي الفرصة لأوسع مشاركة.

حزبنا إلى جانب باقي الأحزاب الوطنية قدم مقترحاته، لذلك نرفض المزايدة في هذا الموضوع، كما نرفض أي ربط بين تراجع المسار الديمقراطي وبين من يتشبث بالنمط القديم، يفصلون بمنطق الحزب الواحد، مؤكدين داخل فريق التجمع الوطني للأحرار أن تطور بلادنا فرض تغيير هذا القاسم الانتخابي، وهي ليست أول مرة، فطيلة مسارنا الانتخابي جربنا بمنطق التوافق مجموعة من الأنماط الانتخابية، الغرض من ذلك البحث عن كل السبل التي تساهم في توسيع المشاركة السياسية للساكنة، بتمثيلية أكبر للنساء والشباب وإشراك كذلك مغاربة العالم في هذه العملية الديمقراطية، إذ أصبح من غير المقبول اليوم إقصاء 5 ملايين مغربية ومغربي من المشاركة في هذا الاستحقاق الانتخابي، وهو ما تقتضيه معايير الديمقراطية الحقيقية الضامنة لحقوق الشعب وممثليه في الداخل والخارج، لذلك يعتبر فريقنا أن أي نقاش عن التراجع أو الاختباء وراء التمثيلية الحقيقية، يبقى نقاشا خارج السياق، ومجرد مغالطات أراد أصحابها الاختباء من جديد وراء المظلومية لاستجداء الأصوات، ومحاولة يائسة لتأليب الرأي العام.

السيد الرئيس المحترم،

تأسس مشروع قانون المالية لسنة 2021 على جملة من الفرضيات والمؤشرات، والتي نتمنى أن تصمد أمام تفاقم الأزمة الصحية، ولا نضطر إلى قانون مالي تعديلي آخر يفرض نفسه بقوة أمام الضبابية التي تعيشها اقتصاديات العالم بأسره، غيبت الرؤية للحكومة في التعاطي مع الجائحة التي تتفشى وسط المجتمع وبأرقام مقلقة، بحيث تبين للعالم بأن التطعيم باللقاح يبقى هو الحل.

وفي هذا الإطار، نشكر من جديد جلالة الملك محمد السادس، الملك الإنسان الذي يتتبع باهتمام بالغ تطورات الجائحة، حيث سعى جلالته جاهدا وبنفسه إلى الاتصال المباشر من أجل توفير اللقاح للمغاربة، حيث أعطى تعليمات صارمة للحكومة من أجل توفيره وتطعيم كافة المغاربة المعنيين حيث بدأت الاستعدادات على قدم وساق لإنجاح هذه العملية، ومقتنعون أنها ستمر في أحسن الظروف.

السيد الرئيس،

تحقيق معدل نمو بنسبة 4.8% مرتبط أساسا بمستوى تطور الجائحة من جهة، ومستوى تطور أداء القطاعات المنتجة أيضا بما فيها الفلاحة، وهنا ندعو الله سبحانه وتعالى بأن يرحمنا بمزيد من نعمة الأمطار، ناهيك عن تقلب أسعار النفط والغاز الخاضعة لمنطق العرض والطلب.

فإذا كنا نسمع بين الفينة والأخرى بعض الادعاءات المغرضة قيلت بلغة شعبوية حول استراتيجيتي مخطط المغرب الأخضر والتسريع الصناعي، مع الأسف نعتبرها مغالطات نحن في غنى عنها اليوم، المغرب محتاج إلى بدائل معقولة.

إن الأرقام المضمنة في هذا المشروع حول هاذين المخططين ترمز بالملموس على المجهود الكبير للحكومة في مواصلة نجاح هاذين المخططين، فالفلاح الصغير والمتوسط أصبح محوريا في الدعامة الثالثة لمخطط المغرب الأخضر المشرف على نهايته، وتواصل استراتيجية الجيل الأخضر دعمه، وأحيلكم هنا على الأرقام الحقيقية والصادقة التي تضمنها المشروع، إذن مسؤوليتنا كفاعلين سياسيين أن نكون موضوعيين في تقييم أداء الحكومة واستراتيجياتها.

لذلك، نعتبر في فريق التجمع الوطني للأحرار أن استراتيجية الجيل الأخضر جاءت لتتمة نجاحات مخطط المغرب الأخضر على أرض الواقع وبالأرقام، نفس النجاحات حققتها استراتيجية التسريع الصناعي التي تعد

مفخرة لبلدنا وجعلتنا نتبوأ المراتب الأولى في صناعة السيارات وأجزاء الطائرات، ونحس لأول مرة في بلادنا أننا نتوفر فعلا على وزارة للصناعة.

- معدل عجز الميزانية وصل إلى 6.5%، وهنا لابد أن ننوه بمنسوب التضامن، الذي عبر عنه المغاربة، حيث ساهم الصندوق الخاص بـ "كوفيد-19"، بشكل كبير في تقليص نسبة العجز، فلولاه لكانت نسبة العجز تجاوزت 10%، وهنا لابد أن نضع مقارنة بيننا وبين منطقة الأورو؛ حيث وصلت فرنسا 9.8%، وإيطاليا 10.6%، وإسبانيا 12.8%.

السيد الرئيس المحترم،

فريق التجمع الوطني للأحرار يثمن جميع الإجراءات والتدابير الجمركية والجبائية التي جاء بها هذا المشروع، والتي تروم حماية المنتوج الوطني، وضبط قرارات الصادرات عن تنفيذ بعضها، والتي قد تطرح بعض الإشكاليات ما بين الإدارة والملزم، مشروع يعزز مبدأ التضامن الذي عبر عنه المغاربة، مشروع ذي توجهات معقولة تعكس انشغالات الجميع، وهو مشروع واقعي كذلك يأخذ بعين الاعتبار واقع البلاد وإمكانياتها المتاحة.

وفي سياق هذا النقاش، لابد من طرح دور الأبناك وعلاقتها ببنك المغرب، إذ لا يمكننا تجاوز الإشكاليات التي طرحتها الأبناك بالرغم من أنها استفادت من هذه الأزمة، والتي يبقى هاجسها هو تحقيق الربح في غياب أي رقابة لمؤسسة "بنك المغرب" على نسب الفائدة، وعلى نوعية القروض وحجمها، وهنا نحيل مؤسسة "بنك المغرب" على الأدوار التي قام بها البنك الأوربي.

أما بالنسبة للمديونية فإن الظرفية تبرر لجوء الدولة إليها بشقيها الداخلي والخارجي لتمويل نفقاتها ومواكبة مختلف الفاعلين، بل إن الدولة ملزمة بالرفع من مستوى هذه المديونية، وتحمل المخاطر أكثر، وبالتالي سنكون غير متفقين مع النقاش السطحي الدائر اليوم حول هذه المديونية ومحاولة تسييسها أو الركوب عليها، مثل الارتهان للخارج، بل بالعكس فالأجيال القادمة هي التي ستستفيد من الثروة التي يخلقها هذا الدين، خصوصا وأنه موجه للاستثمار وإلى مواصلة بناء الأوراش الكبرى، والتي ستبقي بلادنا بعيدة عن هذا الخطر بدليل أن الدين الخارجي لا يمثل سوى 29.5%، بدليل أيضا أن الدائنين ثابتين لا يتأثرون بتقلبات السوق، لذلك نؤكد أن الدين العمومي يبقى في كل الأحوال رافعة حقيقية للاستثمار المنتج للثروة.

السيد الرئيس،

نثمن إقرار نفقات خاصة بالإرجاعات الضريبية بمبلغ يقدر بـ 314 مليون درهم، علما أنه غير كاف، وبالتالي يحتاج إلى مضاعفة الجهود في هذا الإطار لمواكبة المقاولة، خصوصا في هاته الظرفية الصعبة؛

نؤكد على شجاعة المشروع في تعبئة 120 مليار درهم لدعم خطة الإنعاش الاقتصادي، إما في شكل قروض مضمونة لفائدة المقاولات، أو عبر تخصيص 5 مليار درهم من صندوق "كوفيد-19"، لفائدة صندوق الضمان المركزي.

لذلك يجب على الحكومة مواكبة القطاع الخاص بالاشتغال على الجودة من أجل تعزيز تنافسية المقاولة، كما أن الدفاع عن المنتوج الوطني لا يجب أن يكون بشكل ميكانيكي، بل هناك منتوجات ظلمت لأن المقاولة الوطنية عاجزة عن إنتاجها بالجودة المطلوبة، لذلك يجب الاشتغال على تهيئة (liste positive) في هذا الإطار، من أجل التمييز بين المنتوجات لعقلنة التدابير الجمركية مستقبلا.

الإعفاءات الضريبية: حان الوقت لإعادة النظر فيها، لأن البعض منها أصبح متجاوزا ولم يؤدي ما كان منتظرا منه، وأداؤه على الاقتصاد الوطني كان محدودا، وبالتالي يجب أن تعطى التحفيزات في إطار القوانين المنظمة له، كالعقار نموذجا، من خلال مراجعة آنية ومستعجلة لقوانين التعمير المجحفة، وحل الإشكاليات التي تطرحها، وعلى رأسها نظام الرخص.

الحماية الاجتماعية: فريق التجمع الوطني للأحرار سيدعم هذا الورش الملكي، ونحذر من تسييسه، وفي هذا الإطار نطالب برفع الوصاية عليه، ومن مسؤوليتنا كأحزاب ونقابات توفير المناخ السياسي والاجتماعي السليم من أجل إنجاحه، وكل عرقلة من هذا القبيل سنخلف معها الموعد مع التاريخ.

يبقى مشروع قانون المالية إذا لسنة 2021، مشروعا استثنائيا جاء في ظرفية استثنائية وصعبة، مشروع شجاع حافظ على سيادة قرارنا السياسي والاقتصادي، لذلك علينا كفاعلين سياسيين تعبئة جهودنا لتقوية الجبهة الداخلية وراء جلالة الملك لتجاوز هذه المرحلة الصعبة، بتبني خطاب الوضوح والصراحة، وتعزيز خطاب الثقة في بلادنا، والثقة في مؤسساتنا، والثقة في قدراتنا كمغاربة، بتجاوز كل الصعاب والمعيقات والنأي بأنفسنا عن خطب المنابر العاطفية المثيرة، والتي تتلاعب بأحاسيس المواطنين وتعود بهم لزمن الإيديولوجيا البائدة.

وأخيرا، ومن موقعنا كفريق مسؤول، يحترم التزاماته ومواقفه، ويدافع عن انتمائه داخل هذه الأغلبية بكل وضوح ودون حسابات، سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

بهذه المداخلة نكون قد أنهينا الجلسة الصباحية، وفي الثالثة ديال لعشية بالضبط إن شاء الله غادي نتلاقاو باش ندرسو قانون ديال الجبايات المحلية، وفي الثالثة والربع غادي نبداو نسمعو باقي المداخلات ديال السيدات والسادة المستشارين، وكذلك الرد ديال وزير المالية.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.